

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير
من إعداد الطالب: محمد زوبير
بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في تحديد الإنحرافات بالمؤسسة الإقتصادية "دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2018/05/03

أمام اللجنة المكونة من السادة :

- الدكتور: رواني بحفص (استاذ محاضر) جامعة غرداية -رئيسا-
- الدكتور : شرع مريم (أستاذ محاضر) جامعة غرداية - مشرفا-
- الاستاذ : خبيطي خطير (استاذ مساعد) جامعة غرداية -مناقشا-
- الاستاذ: زغودي محمد السايح (استاذ مؤقت) جامعة غرداية -مناقشا-

السنة الجامعية 2017 - 2018

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير
من إعداد الطالب: محمد زويير
بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في تحديد الإنحرافات بالمؤسسة الإقتصادية "دراسة حاله مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/...../.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

.....-
- الدكتور: شرع مريم (أستاذ محاضر) جامعة غرداية - مشرفا

.....-

السنة الجامعية 2017 - 2018

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى كل أفراد عائلة زوبير كلا باسمه

إلى عائلة طاقين . قاسمي . باعلا . لحمام . الياس . بوحياوي

إلى كل الزملاء والزميلات في جميع الأطوار الدراسية

إلى جميع الأساتذة والمعلمين الذين أشرفوا على دراستي طيلة مشواري الدراسي .

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

محمد زوبير

شكر و عرفان

قبل كل شيء نحمد الله عز وجل ونشكره فلولا فضله سبحانه ما كنا لنهتدي وما كنا لنتم هذا العمل

فنقول: " اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى ".

بعد شكر الله وحمده نتقدم بكلمة شكر و عرفان إلى الأستاذة المشرفة : الدكتورة مريم شرع

على ما أسدته لي من نصح وتوجيه وإرشاد حيث كان لها أكبر أثر في إنجاز هذا العمل.

كما أقدم الشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الأفاضل وعلى رأسهم الدكتور رواني بوحفص

والأستاذ الهندي كريم على توجيهاتهم ونصائحهم القيمة .

كما لا أنسى تقديم الشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تحديد الإنحرافات المتمثلة في الغش والأخطاء وإلقاء الضوء على أهميته بالنسبة للمؤسسة ومن أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية على مستوى مديرية توزيع الكهرباء والغاز ، حيث تمثلت إشكالية الدراسة التي تمت معالجتها ب : كيف يمكن لنظام التدقيق الداخلي أن يساهم في تحديد الإنحرافات بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن للتدقيق الداخلي دورا كبيرا في تحديد الغش والأخطاء التي إرتكبت في المؤسسة ، كما تم إقتراح جملة التوصيات أهمها ضرورة الإهتمام بخلية التدقيق الداخلي داخل مديرية توزيع الكهرباء والغاز و إختيار أحسن الإطارات للقيام بالمهمة مع إعادة رسكلة قدماء الموظفين وتكوين الموظفين الجدد لتفادي كافة أنواع الأخطاء غير المقصودة ، ضرورة تسليط أقصى العقوبات التأديبية ضد مرتكبي الأخطاء المتكررة إذا كانت بسبب التهور واللامبالاة.

الكلمات المفتاحية: إنحرافات - تدقيق داخلي - رقابة داخلية- غش - خطأ - مخاطر

:Résumé en Français

el exploite cette étude de définir le rôle de consideration interne au spécification de refraction assimile dans le triche et les erreurs et diction de lumière sur l'importance de l'entreprise par coter qui cela a fait une étude vrai sur terrain au niveau de direction de distribution de l'électricité et du gaz ou est assimiler une problématique dans direction de distribution de l'électricité et du gaz Ghardaïa et atteindre l'étude a des groupes des résultats préoccuper in collationnement interne a un grand rôle pour spécification au triche et erreurs qui est commis dans l'entreprise, autant est mis des propositions tout des recommandations chaloir nécessite application au cellule de collationnement interne dans la direction de distribution de l'électricité et du gaz et de sélection des meilleurs cadres de sourdine des missions avec restauration et aménager l'anciens fonctionnaires et texture les nouveaux fonctionnaires pour parer tout genre des erreurs non voulus, de nécessite le maximum des punitions disciplinaires contre qui ont commis les erreurs fréquents, c'il était a cause la témérité et la négligence.

Mots-clés : Déviations - Audit interne- Contrôle interne - fraude - Erreur – risqué.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I	إهداء
II	شكر
III	الملخص
V-IV	الفهرس
VI	قائمة الجداول والاشكال
VII	قائمة الإختصارات والرموز
VII	قائمة الملاحق
أ- و	مقدمة عامة
06	الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة
07	المبحث الأول : الإطار النظري لمتغيرات الدراسة
07	المطلب الأول : مفهوم التدقيق الداخلي.
10	المطلب الثاني : إجراءات التدقيق الداخلي.
13	المطلب الثالث : إكتشاف الإنحرافات من خلال التدقيق الداخلي.
16	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
16	المطلب الأول : الدراسات الوطنية
18	المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية
21	المطلب الثالث : مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
24	الفصل الثاني : دراسة تطبيقية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية
25	المبحث الأول : تقديم عام حول مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية
25	المطلب الأول : نبذة تاريخية عن شركة سونلغاز
27	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي وأهم الأقسام لمديرية التوزيع الكهرباء والغاز غرداية
29	المطلب الثالث: دراسة مختلف أقسام مديرية التوزيع الكهرباء والغاز غرداية

33	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لدور التدقيق الداخلي في إكتشاف الإنحرافات بالمؤسسة محل الدراسة.
33	المطلب الأول : إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة بالمؤسسة محل الدراسة
41	المطلب الثاني : إكتشاف وتحليل الإنحرافات بالمؤسسة محل الدراسة
46	المطلب الثالث : التقرير النهائي للمدقق الداخلي بالمؤسسة محل الدراسة
51	الخاتمة
55	المراجع
57	الملاحق

قائمة الجداول
والإختصارات والملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	عروض المؤسسات المشاركة في مناقصة الربط لزيائن جدد	01-02
35	القائمة الإسمية لربط الزيائن الجدد	02-02
44	جدل التقرير العام النهائي المصحح	03-02

فائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	الهيكل التنظيمي لمدرية التوزيع الكهرباء والغاز بغرداية	01-02

قائمة المختصرات والرموز

المختصر	المختصر باللغة الأصلية	المختصر باللغة العربية
D.T.E	division techniques de eleg	قسم استغلال الكهرباء
D.T.G	division techniques de gaz	قسم استغلال الغاز
D.E.E.T	division etudes d execution travaux electricité et gaz	قسم الدراسات وتنفيذ اشغال الكهرباء والغاز
D.R.C	division relation commerciales	قسم العلاقات التجارية
D.A.M	division administration et marche	قسم الادارة والصفقات
D.F.C	division finaces et comptabilite	قسم المالية والمحاسبة
S.G.C	systeme de gestion des clients	نظام تسيير الزبائن
D.G.D	le compte general definitive	التقرير العام النهائي

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق باللغة العربية	عنوان الملحق باللغة الاصلية	رقم الملحق
58	محضر لجنة فتح أظرفة المناقصة	p.v de la commission des plis d'ouverture	01
59	ملحق محضر لجنة فتح أظرفة المناقصة	annex du p.v la commission	02
60	قائمة ربط للزبائن الجدد بالكهرباء	etat des branchement elec realisees	03
61	قائمة ربط للزبائن الجدد بالكهرباء	etat des branchement elec realisees	04
62	قائمة ربط للزبائن الجدد بالكهرباء	etat des branchement elec realisees	05
63	فاتورة	Facture	06
64	محضر وقوع حادث وطلب التدخل	p.v d'intervention sur incident	07
65	سند اشغال	bon de travaux	08
66	التقرير العام النهائي	le compte general definitive	09
67	بطاقة اليومية	fiche d'imputations	10
68	بطاقة إحترام المدة	fiche de delai d'execution	11
69	الطلبية « A »	la commande « A »	12
70	الطلبية « B »	la commande « B »	13
71	شهادة نماية الأشغال الموقت	process verbal de reception provis ire	14
72	أمر الإنطلاق بالأشغال	ordre de service a l'enrepreneu	15

مقدمة عامة

توطئة :

يعتبر التدقيق من بين أشكال الرقابة التي تخضع لها المؤسسة داخليا أو خارجيا , والذي تطور في الفترة الأخيرة بسبب الحاجة إليه، وبسبب تطور الوسائل والتقنيات المستعملة ، ورغم أن الحاجة إلى الرقابة ظهرت تقريبا مع ظهور المحاسبة إلا أن تطورها يعتبر حديثا نسبيا. بعدها تطورت الأمور وتوسعت وأصبح العالم أجمع يقر بدور المدقق وبالزامية حماية الحقوق والملكيات ، فتوالت ظهور المنظمات المهنية المتخصصة بهذا الجانب في أغلب الدول ومنها الجزائر كما ساهمت الأبحاث العلمية والدراسات الأكاديمية في المعاهد والجامعات في تطوير علم التدقيق والمحاسبة .

أما من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية خاصة الكبرى فهي تسعى من خلاله إلى الحصول على الريادة والتنافسية وكذا الحصول على معايير وشهادات عالمية منها معايير الإيزو ISO على سبيل المثال ISO9001 المتعلق بالجودة و ISO27001 المتعلق بحماية أمن وسلامة نظم المعلومات.. الخ , وهذا الأمر الذي يجعل المؤسسة في سعي دائم لتبني واعتماد نظام سليم للرقابة و التدقيق حيث يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تركز وتعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية لتطوير نظام الرقابة الداخلية , وقياس الكفاءة من جهة وتحديد الانحرافات والبحث عن علاج لها من جهة أخرى .

وتتزايد أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية لما له من أثر على سير العمل داخلها , وذلك من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين وضمان إستمرارية الأنشطة اليومية فيها والمحافظة على القدرة التنافسية لها في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم .

حيث أصبح تطوير وتحسين وترشيد الأداء في المؤسسة أمرا ملحا أفرز معه ضرورة وجود أنظمة رقابية وإدارية قوية ومتطورة تمكنها من الحفاظ على وجودها.ومن هنا جاءت الحاجة لوظيفة التدقيق الداخلي التي تعتبر الأداة الإدارية التي تعتمد عليها المؤسسة لاختبار مدى التزامها بالإجراءات القانونية , وبتالي هي وسيلة من وسائل تحديد الانحرافات التي يمكن أن تقع نتيجة خطأ من قبل الموظف داخل المؤسسة أو عن طريق الغش المقصود .

1- طرح الإشكالية:

من خلال قيام المؤسسة بالأنشطة اليومية قد تظهر بعض الأخطاء والتلاعبات من قبل بعض موظفي المؤسسة بمختلف أقسامها ومصالحها , واعتماد المؤسسة على نظام للتدقيق الداخلي سيقبل من ظهور هاته الانحرافات عن طريق وضع إجراءات وقائية قبل وقوع الانحرافات أو إجراءات علاجية تكون بعد وقوع الانحرافات , ومن هذا المنطلق يمكننا طرح إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي :

✓ كيف يمكن لنظام التدقيق الداخلي ان يساهم في إكتشاف الانحرافات في مديرية التوزيع

الكهرباء والغاز بغرداية ؟

وتتفرع تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي الجهة المخولة لها القيام بإجراءات التدقيق الداخلي بالمؤسسة محل الدراسة ؟
- فيما تتمثل إجراءات التدقيق الداخلي المعتمدة بالمؤسسة محل الدراسة ؟
- ماهي أهم الإنحرافات المكتشفة داخل المؤسسة محل الدراسة؟

1. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية :

✓ يمكن للمدقق الداخلي إكتشاف مختلف الإنحرافات بالمؤسسة محل الدراسة من خلال عملية مراجعة مختلف الأقسام والإدارات و مقارنة الأعمال المنجزة بالمعايير والأهداف المخططة .

الفرضيات الجزئية :

بغية الإجابة عن التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- تتولى خلية التدقيق الداخلي بمهمة القيام بالتدقيق على وظائف وأقسام وسجلات المؤسسة محل الدراسة.
- تتبع خلية التدقيق الداخلي مجموعة من الإجراءات للقيام بعملية فحص وتقييم سير العمل بأقسام ومصالح المؤسسة محل الدراسة .
- تتمثل الإنحرافات في مختلف أنواع الأخطاء والغش التي تحدث بأقسام المؤسسة , يتم إظهارها في التقرير النهائي للمدقق مع إعطاء توصيات و اقتراحات لتحسين نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة محل الدراسة .

2. أهمية موضوع الدراسة:

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في النقاط التالية:

- تتبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية موضوعي الذي نتناوله وهو التدقيق الداخلي في المؤسسة ؛ كما جاءت الدراسة أيضا استجابة للتوجه الحديث نحو التعرف وتطبيق انظمة الرقابة والتدقيق عموما ؛ كما يؤمل ان تتجلى أهمية هذه الدراسة في درجة الافادة من نتائجها للجهات التالية :
- ادارة المؤسسة محل الدراسة من خلال الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تحسين عملية الرقابة والتدقيق فيها.
- خلية التدقيق بالمؤسسة من خلال مساعدتهم على اكتشاف الانحرافات بالمؤسسة.
- فتح المجال للباحثين في نفس مجال الدراسة بتناول الموضوع من زوايا مختلفة .

3. أهداف الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع بالتحديد إلى:

- تسليط الضوء على عملية اكتشاف الإنحرافات في مؤسسة محل الدراسة؛
- التعرف على طرق معالجة الأخطاء والغش وكيفية التعامل معها بالمؤسسة محل الدراسة؛
- إضافة مرجع يعتمد عليه الأكاديميين والمهنيين في مجال التدقيق والرقابة الداخلية في المؤسسة .

4. مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

1- دوافع ذاتية :

- أ- الميول والرغبة الشخصية في الإطلاع والتعمق في موضوع التدقيق .
ب- اثرء جامعة غرداية بمرجع في مجال التدقيق الداخلية بالمؤسسة الاقتصادية التي هي محل الدراسة.

2- دوافع موضوعية :

- أ- تخصص الطالب في مجال التدقيق ومراقبة التسيير
ب- محاوله تسليط الضوء على الأهمية التي تضيفها وظيفة التدقيق الداخلي للمؤسسة الاقتصادية

5. منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي حيث تم اجراء مسح نظري في الادبيات المتعلقة بالتدقيق الداخلي والانحرافات , وعرض أهم الدراسات السابقة ومن اجل تحقيق نوع من الربط بين التراكم المعرفي (النظري) والعملية (الميداني) تم اعتماد اسلوب دراسة حالة لتحديد مختلف الانحرافات التي حدثت بالمؤسسة من خلال التدقيق في اعمال بعض الاقسام وذلك خلال الفترة الزمنية لشهر سبتمبر 2017 .

6. مصادر البيانات : قد تم الإعتماد على المصادر التالية لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وهي:

- ✓ مصادر أولية : المقابلات الشخصية , الوثائق الداخلية للمؤسسة , الملاحظة.
✓ مصادر ثانوية : فقد تم الإعتماد على الكتب , المذكرات والرسائل العلمية , المقالات العلمية.. الخ .

7. تقسيمات البحث:

من أجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة على النحو الآتي:

خصصنا الفصل الأول و المعنون ب: الإطار النظري والدراسات السابقة , بالتطرق الى مبحثين رئيسيين , ففي المبحث الأول يتناول المفاهيم الأساسية للتدقيق الداخلي و أهميته ودوره بالنسبة للمؤسسة , كما تم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف الانحرافات وأنواعها وكيفية تصحيحها ومعالجتها من قبل توصيات وفتراحت المدقق الداخلي ؛ أما المبحث الثاني فهو تحت عنوان الدراسات السابقة , والذي تطرقنا من خلاله إلى الدراسات الوطنية والدراسات الأجنبية السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة , وإجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة .

أما الفصل الثاني المعنون ب: دراسة تطبيقية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية .

فقد عالج هذا الفصل الدراسة الميدانية بالتطرق إلى الدور الذي يوليه التدقيق الداخلي في اكتشاف وتصحيح الانحرافات من أخطاء وغش بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بغرداية, وذلك بتقديم لمحة حول المؤسسة والتطرق إلى

أهم أقسامها ومصالحها وخاصة التفصيل في خلية التدقيق الداخلي التي هي محل دراستنا مع توضيح طريقة عملها , كما سنتناول عينة من الأخطاء والانحرافات التي تم اكتشافها أثناء التدقيق الداخلي سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة بالمؤسسة محل الدراسة مع التعرف على إجراءات المتبعة للكشف عنها إضافة إلى اقتراح الحلول المناسبة لها, و ختاماً للفصل تم تقديم تقرير النهائي الذي تعده خلية التدقيق الداخلي و الذي يرفع للجهات الوصية توجز فيها خلاصة مهمتها لفترة التدقيق الذي أجرته الخلية. .

وفي آخر الدراسة يتم عرض أهم النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى جملة من التوصيات والاقتراحات.

8. صعوبات الدراسة:

- ✓ تحفظ إدارة المؤسسة محل الدراسة على المعلومات الضرورية بسبب السرية وحساسية الموضوع؛
- ✓ صعوبة ترجمة المصطلحات التقنية من الفرنسية إلى اللغة العربية .

الفصل الأول
الإطار النظري والدراسات
السابقة

تمهيد للفصل :

تسعى المؤسسات الاقتصادية الحديثة وراء تحقيق اهدافها من خلال البحث عن نقاط الضعف لتصحيحها ونقاط القوة لتحفيزها مع التحكم الامثل في طرق تسير مختلف اقسامها ,ضف الى ذلك مراقبة وتدقيق هذه الاقسام عن طريق الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي , اذ يعتبر التطور الذي حدث على وظيفة هذا الاخير استجابة لتطورات التي تحدث في بيئة الاعمال بشكل عام , حيث ان التدقيق الداخلي يعتبر كوظيفة رقابية هامة داخل المؤسسة ,من خلال التركيز على النواحي المالية والبشرية ومدى الالتزام بالتعليمات والقوانين الداخلية للمؤسسة مع البحث عن الانحرافات لتصحيحها او التقليل منها .

وسيقترن هذا الفصل على دراسة التدقيق الداخلي وأنواع الانحرافات المتمثلة في الاخطاء والغش , ولقد ارتأينا ان نقسم هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الاول : سنتطرق الى معرفة الاطار النظري للتدقيق الداخلي والانحرافات .

المبحث الثاني : سنتطرق فيه الى الدراسات السابقة مع مقرنتها بالدراسة الحالية .

المبحث الأول : التدقيق الداخلي وعلاقته باكتشاف الإنحرافات

تمهيد :

إن كبر حجم المؤسسات وتعقد أنشطتها بفعل التطورات التكنولوجية الحديثة , أدى بهاته المؤسسات إلى الإعتماد على نظم رقابة داخلية لحماية أصولها وحقوق المساهمين بها, ويعد وجود قسم أو مصلحة أو خلية للتدقيق الداخلي من أهم العناصر و المقومات لنظام الرقابة الداخلية الفعال ، و أداة هامة لتقييم مدى فعالية تلك الاجراءات المتبعة في تحقيق الأهداف المرجوة منه عن طريق التحقق من أن التنفيذ يتم وفقا لما هو وارد باللوائح و التعليمات، ومن ثم فهي تساعد إدارة ومجالس هذه المؤسسات على القيام بمسؤولياتها عن طريق فحص و تقييم ، و إبداء الرأي في السياسات والخطط والإجراءات، والتسجيلات لمختلف بنود الكشوف المالية .

المطلب الأول : مفهوم التدقيق الداخلي.

الفرع الأول : تعريف التدقيق الداخلي

قبل أن نقدم تعاريف التدقيق الداخلي يمكن أن نعرف التدقيق بصفة عامة كما عرفه مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) بأنه " عملية يبدي فيها الممارس إستنتاجا مصمما لرفع ثقة المستخدمين المقصودين بإستثناء الجهة المسؤولة بشأن تقييم أو قياس الموضوع مقابل المقاييس ، أن هدف عملية التأكيد هو تقليل المخاطر " ¹.

بعد تقديم أحد أهم تعاريف التدقيق بصفة عامة يمكن أن نعرض بعض التعاريف المختلفة للتدقيق الداخلي كما يلي:

- **تعريف (1)** : يعرف التدقيق الداخلي حسب اللجنة الدولية للمدققين الداخليين (IIA) كما يلي : " التدقيق الداخلي هي وظيفة النصح وتتم بكل إستقلالية وموضوعية وتحسن تسيير المؤسسة , وتساعد على تحقيق الأهداف بواسطة مدخل الأنظمة , وتقوم بتقييم وتحسين وتسيير المخاطر , وإجراءات الرقابة وأساليب الإدارة. "²

- **تعريف (2)** : كما عرف المعهد الفرنسي للمراجعة والمستشارين الداخليين (IFACI) على أنها :

" نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنطقة حول درجة تحكّمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح لتحسن والمساهمة في خلق القيمة المضافة " ³.

¹ كروودي سهام ، دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات (دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة) ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015 ، ص77.

² عبد الرحمان بابنات ، ناصر دادي عدون ، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , دار المحمدية العامة , سنة 2008 ، ص 41 .

³ شعباني لطفي: المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين سير المؤسسة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004 ، ص71.

- **تعريف (3)** " . التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي يمنح المؤسسة تأكيداً على درجة التحكم في عملياتها ، ويقدم المشورة حول كيفية تحسينها ويساهم في خلق قيمة مضافة. وتساعد هذه المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال تقييمها ، ومن خلال اتباع نهج منهجي ، لإدارة مخاطر عمليات التحكم وحوكمة الشركات وتقديم مقترحات لزيادة فعاليتها.¹"

- أما في الجزائر فيمكن القول إن هذه الوظيفة حديثة الإستعمال أو حتى حديثة الإعتراف بها كنشاط لا يمكن الإستغناء عنه فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات،² وذلك حسب ما جاءت به المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 التي تنص على أنه: " يتعين على المؤسسات العمومية الإقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"، كما أكمل في نص المادة 58 على أنه: " لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الإقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن".³ من خلال ماسبق يمكننا ان نعرف التدقيق الداخلي على انه :وظيفة من وظائف المؤسسة تتمثل في فحص ومراقبة جميع الاقسام التابعة للمؤسسة و تقوم بها خلية موجودة في اعلى هرم المؤسسة وتكون مستقلة عن جميع الاقسام .

الفرع الثاني : أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه

أولاً: أهمية التدقيق الداخلي

بما أن التدقيق الداخلي من الوظائف الحساسة في أي مؤسسة فإن أهميته تكمن في الدور الذي يؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة ويتضح هذا الدور بشكل كبير في السنوات الأخيرة حيث تعددت و تكاثرت الأطراف المنادية بضرورة تحسين الأداء الرقابي للمؤسسة وكان هذا نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل وهي⁴:

- ✓ كبر حجم المؤسسات؛
- ✓ إضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة؛
- ✓ الحاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والأخطار؛
- ✓ حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية دقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات؛

¹Jacques Renard ,Sophie Nussbaumer, **Audit interne et contrôle de gestion Pour une meilleure collaboration** , Groupe Eyrolles , France , 2011 ,P06.

² فاطمة بوج ، دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار ، دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لنسيج والتجهيز SONITEX بسكرة، مذكرة في العلوم المالية والمحاسبية ،جامعة محمد خيضر بكسرة ، 2015 ، ص 21 .

³ قانون رقم 01-88 ، مؤرخ في 12 جانفي 1988 ،متضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، الجريدة الرسمية عدد 2 ،الصادر في 13 جانفي 1988 ،معدل ومتمم.

⁴ فارس كديدة ، مدى تفعيل المراجعة الداخلية لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات بتقرت، مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، جامعة قاصدي مرباح ورقله،2015، ص 4 .

الفصل الأول — الإطار النظري والدراسات السابقة

✓ حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الإقتصادي والرقابة الحكومية والتسعيرة؛

✓ تطور إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى إختبارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.

ثانيا : أهداف التدقيق الداخلي :

تتمثل أهداف التدقيق الداخلي فيما يلي ¹:

- 1-زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط استراتيجية الشركة وتوفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ تلك الاستراتيجية؛
- 2-تقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر؛
- 3-زيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها ؛
- 4-تقديم الحلول الممكنة والتوصيات للمشاكل التي تواجهها المنظمة؛
- 5-تقويم وتحسين فاعلية الرقابة ؛
- 6-تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر ؛
- 7-التحقق من مدى الالتزام بسياسات المنشأة وخططها وإجراءاتها الموضوعة؛

كما أن الهدف الرئيسي من التدقيق الداخلي بصفة عامة هو مساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال التركيز على ضمان الكفاءة التشغيلية وكفاءة العمليات والأنشطة و ضمان الامتثال للقوانين واللوائح التوجيهات و تعليمات وسياسات المرسومة من قبل المؤسسة ، حماية أصول المؤسسة من الخسائر والمخاطر التي قد تحدث نتيجة الاحتيال من قبل الإدارة والموظفين والتأكد من موثوقية وجودة نظم المعلومات والمعلومات ².

الفرع الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي

للتعرف على العلاقة بين التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية سنقدم تعريفا لهذه الأخيرة حيث تعرف على أنها " الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والقياس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصول المؤسسة وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الادارية الموضوعة"³.

وأشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية في المبدأ الثامن "أن وظيفة التدقيق جزء من نظام الرقابة الذي تقوم بإنشائه للإدارة العليا والوسيلة التي يتم بها تقييم مدى كفاءة وفعالية وسائل وإجراءات وأساليب الرقابة الداخلية في تحقيق

¹ نورالإسلام سعدودي , دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت), مذكرة شهادة ماستر أكاديمي , تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة, جامعة قاصدي مرباح ورقله , 2015 , ص 4.

² Mohamed Barnia , la création de valeur ajoutée socio-économique par l'audit interne : cas d'entreprises marocaines , thèse doctorat , spécialité : sciences de gestion école doctorale abbé grégoire,maroc , 2015, P50.

³ نور الاسلام سعدودي مرجع سابق ذكره نفس الصفحة

أهداف الإدارة، كما يجب أن يقدم المدقق الداخلي تقريرا عن كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ومدى قدرتها على تخفيض الخطر الذي يتعرض له البنك¹. وبالتالي فالتدقيق الداخلي يعتبر بؤرة التركيز بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية وصمام الأمان لها خصوصا بعد تحولها إلى مهنة معترف بها دوليا.

ومن خلال ما تم عرضه في هذا المطلب نستنتج أن التدقيق الداخلي هو عبارة عن وسيلة من وسائل الرقابة المستعملة من قبل المؤسسة من أجل التقليل من جميع الأخطاء، و التقليل أو الحد كذلك من الغش داخل المؤسسة، كما يساهم في تحسين أداء المؤسسة من خلال التوصيات و الاقتراحات التي يديها المدقق الداخلي في تقريره النهائي المسلم للإدارة العليا.

المطلب الثاني: إجراءات التدقيق الداخلي

الفرع الأول : الإجراءات العملية للتدقيق الداخلي

تختلف إجراءات التدقيق الداخلي تبعا لإختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية المشكلات التي تؤثر على أداء عملياتها، والنظام الإداري التي تسير عليه إدارتها، إلا أن هناك عناصر مشتركة في أداء عملية التدقيق:²

- 1. التحقيق:** يختص أساسا بالعمليات والحسابات، ويستلزم التفرقة بين الحقائق والآراء، حيث أن قوة أي إستنتاج تتوقف على مدى إعماده على الحقائق وعليه فإن التحقيق يهدف إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية، وسلامة التوجيه المحاسبي، وجمع الأدلة التي تثبت صدق وأمانة البيانات المحاسبية و إمكانية الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ويتم التحقيق تفصيلا ومستمرًا على المدى العام.
- 2. التحليل:** يقصد به الفحص الإنتقادي للسياسات الإدارية والحسابات والإجراءات المحاسبية والمستندات والسجلات والتقارير، داخل نطاق الفحص، ويتطلب التحليل إجراء المقارنات والربط بين العلاقات والتمعن بقصد إكتشاف الأمور الشاذة. وعليه فالتحليل يرتبط بالتحقيق وليس هناك حد فاصل بينها.
- 3. الإلتزام:** ويقصد به الإلتزام بالسياسات الإدارية وأداء العمليات وفقا للطرق والنظم والقرارات الإدارية، حتى يتحقق الإنضباط والتنظيم، فإدارة التدقيق الداخلي لا تقتصر على المحاسبين والمدققين فقط وإنما يمكن أن تزود بقانونيين فقد يتم التوصل إلى نتائج مرضية ومع ذلك الإدارة معرفة ما إذا كانت هذه النتائج قد تحقق وفقا للممارسات المصرح بها، وبما يتماشى مع السياسات المرسومة أم لا.
- 4. التقييم:** وهو التقرير الشخصي الوافي عن مدى كفاية وفعالية واقتصادية السياسات والإجراءات التي تسير عليها المؤسسة ويقتضي التقييم تجميع البيانات والمعلومات وتقصي الحقائق والإستعانة بآراء المسؤولين واقتراحاتهم مع تقييمها.

¹ نور الإسلام سعدودي، المرجع سابق ذكره، ص 5.

² ن.عبد الصمد، محاضرات في مقياس التدقيق والمراقبة الداخلية، نقلا عن الصفحة الإلكترونية:

5. التقرير: يبرز التقرير الذي يقدمه المدقق الداخلي المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليه من نتائج وتوصيات، ويفضل عرض التقرير على المسؤول عن النشاط محل الفحص لتجنب تشويه الحقائق، وتبليور قدرة المدقق الداخلي على العرض الواعي والواضح لنتائج ما قام به من فحص و تقصي.

6. "متابعة التوصيات : عند اعتماد تقرير المدقق الداخلي ، يتم توجه المدقق إلى إلقاء نظرة على تنفيذ التوصيات المقدمة في الواقع ، وذلك من خلال إعداد وصيانة نظام لمراقبة و متابعة النتائج التي تم توصيلها للجهات المعنية ، كما أن المدقق الداخلي لا يشارك في عملية التنفيذ من توصياته الخاصة لأن مهمته هي رؤيته كيف تتم الأمور لتقديم المشورة أو المساعدة على تقدم الأعمال بشكل صحيح" ¹.

الفرع الثاني :الإجراءات التنفيذية لتقييم الرقابة الداخلية

يتم تنفيذ إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال ²:

أولا : إجراءات تنظيمية وإدارية

وتتضمن ما يلي :

- تحديد اختصاصات الإدارة والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل بين الصلاحيات .
- توزيع الواجبات بين الموظفين، بحيث لا ينفرد أحدهم بعمل ما من البداية حتى النهاية، وبحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر.
- توزيع المسؤوليات بشكل واضح وهو ما يساعد على تحديد الخطأ والإهمال .
- تقسيم العمل بين الإدارة والموظفين، بحيث يتم الفصل بين بعض الوظائف مثل وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها .
- تنظيم الأقسام، بحيث يجتمع الموظفين الذين يقومون بعمل واحد في حجرة واحدة .
- إيجاد روتين معين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل ، بحيث لا يترك فرصة لأي موظف للتصرف الشخصي إلا بموافقة شخص آخر مسؤول .
- إعطاء تعليمات صريحة ، بأن يقوم كل موظف بالتوقيع على المستندات كإثبات لما قام به من عمل.

ثانيا : إجراءات محاسبية

وتتضمن النواحي التالية :

- إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها، لأن هذا يقلل من فرص الغش والاحتيال، ويساعد إدارة المشروع في الحصول على ما تريده من معلومات بسرعة؛

¹ SANOU Moussa Abel , **Pratique de l'audit interne dans les organisations au Sénégal**, Mémoire Master Professionnel en Comptabilité et Gestion Financière , Centre Africain d'Etudes Supérieures en Gestion , Sénégal , 2015 ,P36-P37.

² سامح رفعت أبو حجر, إيمان أحمد محمد رويحة, دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر , المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة, كلية التجارة , دون سنة, جامعة القاهرة , ص 18-19 .

الفصل الأول — الإطار النظري والدراسات السابقة

- إصدار التعليمات بعدم إثبات أي مستند ، ما لم يكن معتمدا لدى الموظفين المسؤولين، ومرفق معه الوثائق الأخرى المؤيدة؛
 - عدم إشراك موظف في مراجعة عمل قام به، بل يجب أن يتولى هذه المراجعة موظف آخر؛
 - إجراء مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج، وبين الأرصدة في الدفاتر والسجلات، كما في حالة البنوك والموردين ومصادقات العملاء... إلخ؛
 - القيام بمجرد دوري مفاجئ، للنقدية والبضاعة والإستثمارات ، ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية .
- ثالثا : إجراءات عامة.

وتتمثل الإجراءات العامة للتدقيق الداخلي من خلال¹ :

- وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد و الصادر .
 - استخدام وسيله الرقابة الحدية يجعل سلطات الإعتماد متماشية مع المسؤولية، فقد يختص رئيس القسم مثال باعتماد الصرف في حدود عشرة جنيهاً، بينما يختص رئيس الدائرة باعتماد الصرف في حدود مائة جنيهاً وهكذا.
 - استخدام وسائل الرقابة المزدوجة، فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشروع، كتوقيع الشيكات وعهدة الخزائن النقدية... إلخ .
 - إستخدام نظام التفتيش لمعرفة قسم خاص بالمشروع ، في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول ، بحيث تكون عرضة للتلاعب والاختلاس.
- من هنا يمكن القول انه رغم وجود اجراءات عديدة ومختلفة للتدقيق الداخلي إلا أنها تصبو كلها في تحقيق أهداف التدقيق الداخلي التي تسعى اليها المؤسسة.

المطلب الثالث : إكتشاف الغش والأخطاء من خلال التدقيق الداخلي

تعرض البيانات المحاسبية في مراحلها المختلفة للأخطاء المختلفة ، والأخطاء ليست عمدية intentionnel أي أنها تقع بحسن نية ، وقد تكون أخطاء سهو أو حذف omission تنشأ نتيجة عدم إثبات عملية بأكملها أو أحد أطرافها في دفتر اليومية ، أو دفتر الأستاذ ، وقد تكون أخطاء إرتكابية كالحطأ الحسابي في جمع إحدى اليوميات المساعدة ، أما الأخطاء التي تقع عن قصد وبسوء نية بهدف تحقيق غايات معينة ، فإنها ترقى إلى مرتبة الغش².

1 سامح رفعت أبو حجر، إيمان أحمد محمد رويحة، المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

2 رائد محمد عبد ربه ، المراجعة الداخلية ، دار الجنادرية للنشر والتوزيع ،السعودية ، سنة 2010 ، ص 265 .

الفرع الأول : أنواع الأخطاء

سنعالج في هذه النقطة الأنواع التالية:¹

أولاً: أخطاء الحذف أو السهو : تكون هذه الأخطاء عند عدم إثبات عملية بأكملها أو أحد طرفيها عند التسجيل الأولي لها في اليومية المساعدة , أو عدم ترحيل طرفي العملية إلى حساباتها الخاصة . يمكن أن يأخذ هذا النوع الاشكال التالية:

1. **السهو أو الحذف الكلي :** الخطأ بهذا الشكل لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة كون الحذف مس طرفي القيد أو التسجيل المحاسبي له , لذا فإكتشافه صعب لكن ليس مستحيلاً وذلك باستعمال وسائل الحصول على أدلة الإثبات سواء بالمراجعة المستندية أو القياسية أو المطابقات .
 2. **عدم تسجيل تدفق مالي سهواً مثلاً :** لا يؤثر هذا الحذف على التوازن الكلي لميزان المراجعة , لكن يعطينا معلومات لا تعبر عن الرصيد الحقيقي للخرينة , لذا وبغية إكتشافه نستعمل وسيلة المقارنة بمطابقة ما تم تسجيله على مستوى البنك بما تم تسجيله فعلاً على مستوى المؤسسة , مما يعطينا إنحراف يقدر بقيمة عدم تسجيل التدفق المالي ويمكننا من تصحيح وتسجيل القيد المحذوف
 3. **السهو والحذف الجزئي :** إن وقوع حذف جزئي لقيد معين يعطي لنا ميزان مراجعة غير متزن , مما يسمح وبسهوله من إكتشاف هذا الخطأ عن طريق المراجعة الحسابية وتصحيحه بإثبات الجزء المحذوف .
- ثانياً : أخطاء إرتكابية :** تحدث هذه الأخطاء في العمليات الحسابية (الجمع , الطرح , الضرب والترحيل) ويمكن أن يكون الخطأ عند إعداد المستندات أو عند المعالجة المحاسبية لها , لذا يمكن التطرق إلى هذا الخطأ من خلال التالي :

1. **أخطاء حسابية :** إن هذه الأخطاء قد تؤثر وقد لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة , فعند حدوث أخطاء الجمع مثلاً في حساب مجموع المبلغ بكل الرسوم في فاتورة معينة لا يؤثر هذا الخطأ على توازن ميزان المراجعة , لكن حدوث خطأ حسابي في إستخراج رصيد معين يؤثر على توازن ميزان المراجعة , ويمكن إكتشاف هذه الأخطاء عن طريق المراجعة الحسابية أو المصادقات .
2. **أخطاء رقمية :** تحدث هذه الأخطاء عادة عند التسجيل المحاسبي للعمليات وترحيلها إلى دفتر الأستاذ . فعند إثبات مستند معين بقيمة 5400.00 دج مثلاً يتمثل في بيع منتوجات إلى زبون معين بقيمة حقيقية تقدر بـ 4500.00 دج , فهذا الخطأ لا يؤثر على ميزان المراجعة لكن تسجيل مبالغ مختلفة في طرفي القيد المحاسبي يؤثر على ميزان المراجعة , يستطيع المراجع إكتشاف الخطأ والوقوف على تصحيحه بإستعمال المراجعة المستندية والحسابية والمصادقات .

1 محمد التهامي طواهر , مسعود صديقي , المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية , ديوان المطبوعات الجامعية , الطبعة 4, سنة 2014 , ص 140 .

3. أخطاء متكافئة أو معوضة : يقصد بها تلك الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها البعض , فعند حدوث خطأ معين في تسجيل عملية معينة يحدث خطأ آخر ويعوض مقدار الفرق في تسجيل عملية معينة يحدث خطأ آخر ويعوض مقدار الفرق في التسجيل الأول بحيث لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة .

4. أخطاء فنية : تعتبر هذه الأخطاء من بين الأحداث التي تؤثر على وضعية المؤسسة الحقيقية وعلى ربحيتها ومركزها المالي , إلا أنها لا تمس بالتوازن على مستوى ميزان المراجعة , إذ يرجع جلها إلى الخطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية أو عدم الإلتزام بالسياسات الإدارية المرسومة , كعدم تكوين المؤنات الضرورية لتفادي النقص في الموجودات أو عدم إهتلاك الاستثمارات بالنسب الكافية أو الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية .

الفرع ثاني: أنواع الغش

عادة يمكن تقسيم أنواع الغش والأخطاء المتعمدة إلى¹:

أولاً : غش واحتيال العاملين تتضمن بصفة عامة سرقة موارد المؤسسة التي يصاحبها أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه الاختلاسات وغالباً ما تعتمد المؤسسة على نظم الضبط لتخفيف حدوث مثل هذه الأخطاء .

ثانياً : غش وإحتيال الإدارة هي الأخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وخطورته أنه يحث حتى في ظل وجود نظام ضبط داخلية جيدة، حيث يمكن أن تتغلب الإدارة على إجراءات الرقابة ومن الصعب إكتشاف هذا النوع على الرغم من تأثيره الكبير على صدق وعدالة القوائم المالية ويمكن أن يرتكب الغش عن طريق :

1-تلاعب في الدفاتر و السجلات بقصد إخفاء عجز أو اختلاس قصد إساءة إستعمال أحد الموجودات ومن أمثله على هذا النوع :

✓ إثبات مدفوعات وهمية في دفتر اليومية او إختلاسها أو إستعمالها لتغطية اختلاس بحزينة المشروع كإضافة

أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال أو تزوير إيصالات دفع وهمية .

✓ عدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء وإختلاسها أو استخدامها لتغطية اختلاس سابق أو عجز

بالحزينة

✓ عدم إثبات بضائع واردة بسجلات المستودعات و إختلاسها أو إستعمالها في تغطية اختلاسات سابقة

بالمستودعات .

✓ إثبات أذونات صرف صورية وإختلاس تلك البضائع .

1 جمال منصر , مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية (دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي), مذكرة ماستر أكاديمي في ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي , سنة 2015 , ص

2- التلاعب في الحسابات بالدفاتر والسجلات بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع و مركزه المالي. ويحدث مثل هذا التلاعب بوحى وتوجيه من إدارة المشروع بقصد أحد الأهداف التالية :

✓ تضخم أرباح المشروع كأن يثبت مبيعات وهمية، أو يغالي في تقدير بضاعة آخر مدة، أو يؤجل قيد بعض المشتريات للفترة اللاحقة ، أولا تؤخذ مخصصات كافية للإستهلاك أو لا تظهر المصروفات على حقيقتها وغير ذلك .

✓ تقليل أو تخفيض الأرباح بقصد المضاربة في السهم في السوق المالية أو بقصد تكوين احتياطات سرية قد يساء استخدامها مستقبلا لتحقيق أهداف خاصة بالإدارة ، وقد يكوف ذلك أيضا بهدف التهرب من الضرائب، أو طلب إعانة من الدولة خاصة إذا كانت الدولة تضمن حدا أدنى من الأرباح .

✓ إظهار المركز المالي على غير حقيقته و وذلك بالتلاعب في قيم الموجودات، كل ذلك بهدف المضاربة في السوق المالي ، أو للحصول على قرض أو ثمن مرتفع للشركة في حالة البيع .¹

الفرع الثالث : مسؤولية المدقق الداخلي عن إكتشاف الإنحرافات

يعتبر المدقق الداخلي مسؤولا عن إكتشاف الأخطاء والغش الذي قد يظهر من خلال عملية التدقيق العادي للدفاتر والسجلات شريطة أن يكون المدقق قد مارس حذره المهني وإختيار عينات عشوائيا ، أما ما تحتويه الدفاتر من غش محكم الأطراف لم تكشفه عملية التدقيق هذه فلا يعتبر المدقق مسؤولا عنه ، ولكن من واجب المدقق أن يزيد من حجم العينة ونطاق الإختبارات حتى يزيل شكه باليقين والقناعة بعدم وجود خطأ أو غش ما والوسيلة الأساسية والطريق القويم لمنع الغش والخطأ أو العمل على التقليل منهما ، إنما يتم بإتباع أنظمة سليمة للرقابة الداخلية ، ومن واجب المدقق هنا أن يسدي النصح ويقدم مما يراه مناسبا من مقترحات لتدعيم الرقابة الداخلية بالمؤسسة ، ولكشف الثغرات ونقاط الضعف الموجودة في النظام المطبق بالمؤسسة .²

انطلاقا لما تطرقنا اليه يمكن ان نقول ان اتباع اجراءات التدقيق الداخلي سيمكن المؤسسة من اكتشاف الاخطاء ومن تم تصحيحها مع الحد أو التقليل من الغش داخل المؤسسة.

1 جمال منصر ، نفس المرجع السابق ، ص 16 .

2 خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2012 ، ص72.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

يتناول هذا المبحث الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة و من أجل عرض أهم الدراسات قمنا بتقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات وطنية في المطلب الأول ، أما في المطلب الثاني فخصصناه للدراسات الأجنبية ، أما المطلب الثالث فقمنا من خلاله بالبحث عن أوجه التشابه و أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة .

المطلب الأول : الدراسات الوطنية

الفرع الأول : دراسة سعودي حفصية , سنة 2015 , بعنوان : "فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية" , دراسة ميدانية , مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي , جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي .

إستهدفت إشكالية هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: "إلى أي مدى يمكن أن تساهم وظيفة المراجعة الداخلية في فعالية وأداء إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية؟"

و قد تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة (03) فصول , ففي الفصل الأول تم تخصيصه الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية , أما الفصل الثاني تطرقت الى إدارة المخاطر و المراجعة الداخلية في ظل إدارة المخاطر , أما بالنسبة للفصل الثالث فقد تم تخصيصه للدراسة الميدانية، ويشتمل هذا الفصل على مبحثين يعرضان كل من الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية ثم نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها .

قامت هذه الدراسة إلى إختبار الفرضيات التي وضعتها الباحثة ومحاوله إبراز العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر , والتعرف على مختلف أدوار المراجعة الداخلية التي تسمح بتحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر .

وبعد كل هذا فقد إستخلصت الباحثة جملة من النتائج يمكن الإقتصار على أهمها : تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بوضع نظام لإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسة ومراقبته وتقييم فعاليته مع وجود إدراك لدى إدارة المراجعة الداخلية بأهمية إدارة المخاطر بالمؤسسة الإقتصادية وضرورة وضع إجراءات مراجعة تأخذ في الحسبان المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة؛ كما توصلت الباحثة إلى أنه ليس من مهام وظيفة المراجعة الداخلية تحديد المخاطر وإدارتها , وإنما يكمن دورها في تقديم إستشارات وتوصيات بشأن إدارة المخاطر ولا بد من وجود تكامل بين إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية لضمان سير العمل بكفاءة في المؤسسة.

ومن خلال دراسة الباحثة فقد توصلت إلى توصيات تتضمن العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية والعمل على تفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر كما أشادت بضرورة الاهتمام وبشكل كبير بعملية إدارة المخاطر ومعرفة دورها البالغ الأهمية في مواجهة مختلف المخاطر المحيطة بأنشطة المؤسسة وأعمالها

والتي أصبحت متعددة وكبيرة إلى درجة الإفلاس في الوقت الحاضر، وضرورة العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المراجع الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.

الفرع الثاني - دراسة رحو خيرة ، سنة 2012 ، بعنوان : " دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة ، دراسة حالة مؤسسة الزجاج الجديد (الشلف nover) " ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. تم طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي :

ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة ؟ ، وقد قسمت الباحثة موضوع الدراسة إلى ثلاثة (03) فصول مقسمة كالآتي : الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للتدقيق الداخلي ، الفصل الثاني تحت تسمية إدارة المخاطر ودور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر ، الفصل الأخير خصص لدراسة حالة مؤسسة الزجاج الجديد (nover).

كما هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التدقيق الداخلي في إدارة ودعم نظم إدارة المخاطر ، ومعرفة واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية .

فيما يخص النتائج المتوصل إليها من طرف الباحثة فقد تضمنت ما يلي : أن إدراك مفهوم التدقيق الداخلي لدى كل من المهنيين والأكاديميين للدور الحديث الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر و الحاجة الماسة لتفعيل العاملين في البيئة الجزائرية ، كما أن الإدارة تسعى للتحكم في وظائفها ومراقبتها ويكمن ذلك من خلال نظام الرقابة الداخلية بإعتباره أداة للتسيير وأداة للإنذار عن كل ما يمكن أن يمس بإستقرار المؤسسة وذلك عن طريق التحكم في المخاطر و تعديل إجراءات التسيير في الوقت المناسب ان اقتضت الحاجة .

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الباحثة من خلال دراستها:

• ضرورة إعادة تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية بما يضمن إستقلاليتها و كفاءتها وفعالية عملياتها وكذا ضرورة تدريب وتكوين المدققين الداخليين لمواكبة مختلف التغيرات والتطورات التكنولوجية لإضفاء دور فعال للتدقيق الداخلي بالمؤسسة .

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

الفرع الاول :دراسة Mohamed Barnia ، سنة 2015 بعنوان : "خلق القيمة المضافة الاجتماعية والإقتصادية من خلال التدقيق الداخلي – دراسة حالة المؤسسات المغربية ." .

"la création de valeur ajouté socio-economique par l'audit interne cas d'entreprises marocaines.

أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، مخبر الأبحاث المتعددة التخصصات في العلوم العملية، مدرسة الدراسات العليا ،آبي غريغوار ، المغرب .

تمحورت إشكالية الدراسة حول العوامل التي تحد من فعالية التدقيق الداخلي بالمؤسسات المغربية وذلك من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي : لماذا لا يحقق التدقيق الداخلي القيمة المضافة الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة للتحكم في الإدارة وتحسينها داخل المؤسسات المغربية؟

وبغية الإجابة على إشكالية الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة إلى جزئين رئيسيين ، حيث تناول الجزء الأول الجانب النظري من الدراسة ، وتم تقسيمه إلى ثلاثة فصول ، أما الجزء الثاني فقد تم التطرق من خلاله إلى الجانب التطبيقي من خلال تقسيمه إلى ثلاثة فصول تم من خلالها إسقاط الجانب النظري من الدراسة على عينة من المؤسسات المغربية.

أما نتائج المتوصل إليها فقد تلخصت في النقاط التالية :

- "بيئة الرقابة الداخلية المناسبة ، ولجان المراجعة بما في ذلك أعضاء مستقلة ومختصة ، وعمليات إدارة المخاطر ، ومراقبة حوكمة الشركات الادارية و حوكمة الشركات الاقتصادية سيسمح للمدققين الداخليين بممارسة التدقيق الداخلي فيها مما سيخلق قيمة مضافة اجتماعية واقتصادية داخل الشركات والمنظمات المغربية ؛
- ان ممارسة التدقيق الداخلي سيزيد من القيمة المضافة الاجتماعية والاقتصادية داخل الشركات والمنظمات المغربية شريطة الاعتماد على بيئة رقابية كافية ، مع وجود لجان التدقيق التي تضم أعضاء مستقلين ومختصين، بوجود عملية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وحوكمة الشركات رسمية وكذلك إستقلالية وكفاءة المدققين الداخليين ؛
- إن إختصاص المدققين الداخليين و إتقانهم لقواعد و المعايير المهنية والمنهجية سيكون له تأثير على ممارسة التدقيق الداخلي و يكون خلقا للقيمة المضافة الاجتماعية والاقتصادية التي تجلبها إلى المؤسسات من خلال إدارة المخاطر والإدارة وتحسين الأداء. لكن هذه المهارة ستعتمد الكثير من جودة البيئة الداخلية .

الفرع الثاني :دراسة sanou moussa adel ، سنة 2015 ، بعنوان : " ممارسة التدقيق الداخلي في المؤسسات السنغالية "

"pratique de l'audit interne dans l'organisations au sénégal"

مذكرة ماستر ، تخصص محاسبة وتسيير مالي ، المركز الإفريقي للدراسات العليا في التسيير ،السنغال.
حيث تمثلت إشكالية الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي :

إلى أي مدى تتم ممارسة التدقيق الداخلي في المؤسسات السنغالية تماشياً مع الممارسات الجيدة في هذا المجال؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة إلى شقين رئيسيين ، بحيث الشق الأول يتناول الإطار النظري للدراسة ويتكون من أربعة فصول تتعلق بالجوانب النظرية للتدقيق الداخلي ومنهجية الدراسة ، أما الشق الثاني فقد عالج الجانب النظري من خلال البحث عن ما يقابله في الجانب التطبيقي من الدراسة ، والذي قسم بدوره إلى ثلاثة فصول .

كما توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي :

- يتم تطوير المعايير من قبل هيئة وضع المعايير بشكل منتظم من أجل دعم أفضل لممارسة التدقيق الداخلي في بيئة متغيرة باستمرار ، تتميز بانتشار المخاطر من جميع الأنواع.
- بعد جمع البيانات من العينة والبيانات المقدمة وتحليلها تبين من الاتجاهات العامة أن ممارسة التدقيق في السنغال لا تتماشى مع المعايير والممارسات الجيدة في الواقع ، وذلك بسبب ضعف استخدام بعض المتطلبات مثل توافر جميع الوسائل التقنية (ميثاق التدقيق الداخلي ، دليل المراجعة الداخلية ، دليل الإجراءات ، رسم خرائط المخاطر ، أوراق العمل الرسمية ، ملفات التدقيق) ، المعرفة و تطبيق المبادئ والقواعد الأخلاقية .
- لا يزال تطبيق معايير التدقيق الداخلي ومبادئ حوكمة الشركات بأغلب الشركات السنغالية في مرحلة مبكرة ، رغم أنه من الواجب أن تكون وظائف التدقيق الداخلي دائماً في طور التطوير .

الفرع الثالث :دراسة يوسف محمد جربوع ، سنة 2007

بعنوان : " دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري ، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ؛ رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .

تمثلت إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي : هل أن وظيفة التدقيق الداخلي تقوم بالدور المنوط بها في

ضبط الأداء المالي والإداري للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ؟

تم تقسيم محاور من طرف الباحث إلى خمسة (05) فصول مقسمة على النحو التالي : الفصل الأول: الإطار العام للبحث , الفصل الثاني: التدقيق الداخلي , الفصل الثالث: دور التدقيق الداخلي في ضبط الأداء , الفصل

الرابع: الدراسة التطبيقية (الطرق والإجراءات) , الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها والتوصيات.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية .

وكان من أهم نتائج الدراسة أن وحدات التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة تقوم بدور جيد في ضبط الأداء الإداري والمالي والمساهمة بدعم حوكمة الشركات من خلال دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقييم

ودعم إدارة المخاطر وقياس كفاءة وفاعلية الأداء وانه توجد علاقة كبيرة بين توفر درجة كافية من الاستقلالية لوحدة التدقيق الداخلي وبين ضبط الأداء الإداري والمالي بالشركات المساهمة العامة .

وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وضرورة عقد الدورات التدريبية للمدققين الداخليين بهدف إكسابهم المعرفة الكافية بمعايير التدفق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، ومن ثم العمل علي تبنيتها بشكل تدريجي، وكذلك ضرورة انفصال قسم التدقيق الداخلي عن الإدارة المالية (في الشركات التي لازال التدقيق الداخلي فيها يتبع الدائرة المالية) بل ضرورة تتبعه إلى الإدارة العليا أو خلية التدقيق للمساهمة بشكل أكبر في تدقيق الكفاءة والفعالية وتقييم الأداء وضرورة أن يقدم المدقق الداخلي تقريراً دورياً إلى مجلس الإدارة وإلى خلية التدقيق لتوضيح عن مدي التزام الشركة بأحكام القانون والقواعد لمنظمة لنشاطها على أن يتم تعيين وعزل مدير إدارة التدقيق الداخلي .

المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الفرع الأول : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الوطنية

1- مقارنة الدراسة الحالية مع دراسة سعودي حفيصة (سنة 2015)

اتفقت الدراسة الحالية مع دراستها حول موضوع فعالية وأداء التدقيق الداخلية ، مع إستخدام أسلوب الدراسة الميدانية بالإضافة إلى أن كلا الدراستين تم تقديمهم في إطار الحصول على شهادة الماجستير أكاديمي .

وقد اختلفت الدراسة الحالية مع دراستها ، حيث تناولت هذه الأخيرة فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر ، أما الدراسة الحالية فقد إهتمت بالبحث عن الإنحرافات التي تكون سبب في ظهور المخاطر من خلال وظيفة المراجعة الداخلية .

أما فيما يخص تقسيم دراستها ، فقد قسمت إلى ثلاثة (03) فصول ، إلا أن الدراسة الحالية فقد تم تقسيمها إلى فصلين رئيسيين .

2- مقارنة الدراسة الحالية مع دراسة رحو خيرة (سنة 2012)

اتفقت الدراسة الحالية معها حول موضوع التدقيق الداخلي مع إستخدام كذلك أسلوب دراسة ميدانية .

وقد اختلفت دراستها عن الدراسة الحالية من حيث تناول دراستها الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر ، بينما الدراسة الحالية تناولت الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في البحث عن الإنحرافات التي قد تكون سببا في ظهور المخاطر ، من خلال وظيفة التدقيق الداخلي ، كما تم تقسيم دراستها إلى ثلاثة (03) فصول ، بينما الدراسة الحالية قسمت إلى فصلين .

الفرع الثاني : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية

1- مقارنة الدراسة الحالية مع دراسة Mohamed Barnia (سنة 2015)

اتفقت كل من الدراسة الحالية ودراسته حول موضوع التدقيق الداخلي ، في حين أن دراسته تناولت الجوانب التي يضيفها التدقيق الداخلي للمؤسسات وذلك بإرتباط التدقيق الداخلي إدارة المخاطر المحيطة بالمؤسسة ، أما فيما يخص أوجه الاختلاف بين الدراستين فقد عالجته دراسته بالإضافة إلى ماسبق ذكره الإرتباط الوطيد بين التدقيق الداخلي و تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، وكذا إرتباط التدقيق الداخلي بمقياس التقييس الدولي المتعلق بإدارة الموارد البشرية ISO 26000 بالمؤسسات محل دراسة الباحث ، أما الدراسة الحالية فقد ركزت على الإنحرافات التي يتم إكتشافها و العمل على الحد والتقليل منها من خلال التدقيق الداخلي في مؤسسة واحدة تمثلت في مديرية التوزيع الكهرباء والغاز بغرداية، كما أن الدراسة الحالية قد تم تقسيمها إلى فصلين لمعالجة موضوع الدراسة ، مع إستخدام المنهج الوصفي وأسلوب دراسة الحالة لمؤسسة إقتصادية واحدة، بينما دراسة الباحث فقد تم معالجة موضوعه من خلال تقسيم الدراسة إلى ستة فصول ، ثلاثة لمعالجة الجانب النظري ، وثلاثة فصول أخرى لمعالجة الجانب التطبيقي ، بإستخدام المنهج الاستقرائي و النوعي ، مع تعدد وتنوع المؤسسات الخاضعة لعملية الدراسة .

2- مقارنة الدراسة الحالية مع دراسة Sanou Moussa Adel (سنة 2015)

توافقت كل من الدراسة الحالية ودراسته حول موضوع التدقيق الداخلي ،أما فيما يخص أوجه الاختلاف فإن الدراسة الحالية عالجته موضوع التدقيق الداخلي من خلال إبراز الدور الذي يلعبه في إكتشاف الإنحرافات والغش بالمؤسسة ، بينما دراسته فقد تناولت الجوانب العامة للتدقيق الداخلي من خلال تقويم هذه الأنشطة وتطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية، كما أن الدراسة الحالية قدمت لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، بينما دراسته قدمت لنيل شهادة ماستر مهني ، كما عالجته الدراسة الحالية من خلال تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين إثنين ، بينما دراسته فقد تم تقسيمها إلى سبعة فصول ، ضف الى ذلك اقتصار الدراسة الحالية على دراسة حالة لمؤسسة واحدة ، بينما دراسته فقد عالجته الجانب التطبيقي لعينة من ثمانية (08) مؤسسات وذلك بإستخدام أداة الإستبيان .

3- مقارنة الدراسة الحالية مع دراسة محمد جربوع (سنة 2007)

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة محمد جربوع حول متغيرا لدراسة المستقل التدقيق الداخلي ، غير أن محمد جربوع تطرق إليه من حيث إظهار دوره في ضبط الأداء المالي ، بينما الدراسة الحالية تطرقت إلى دوره في تحديد الإنحرافات التي من خلالها يتم ضبط الأداء المالي والإداري . بالإضافة إلا أنه تم تقسيم دراسته إلى خمسة (05) فصول ، بينما الدراسة الحالية قسمت إلى فصلين ، كما ركزت دراسته على ضبط الأداء المالي والإداري ، بينما الدراسة الحالية ركزت على تحديد الأخطاء والغش الذي يساهم في ضبط الأداء المالي والإداري وضبط جميع أنشطة المؤسسة.

الفصل الأول — الإطار النظري والدراسات السابقة

من خلال مقارنة دراستنا الحالية بالدراسات السابقة نلاحظ أن الدراسة الحالية تبحث عن الدور الحقيقي الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تحديد الإنحرافات المتمثلة في الغش والأخطاء ، والتي كلما تم تحديدها و العمل على تجاوزها ، كلما ساهمت بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة المخاطر وضبط الأداء المالي والإداري للمؤسسة .

خلاصة الفصل :

ان التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية له دورا هاما في اكتشاف معظم الانحرافات التي تؤثر بالسلب على المؤسسة وذلك باعتبار التدقيق الداخلي نشاطا مستقلا مصمم لإضافة قيمة مضافة للمؤسسة .
ومن خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا جليا الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في جميع أنشطة المؤسسة.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية بـمديرية توزيع

الكهرباء والغاز بـغرداية

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية

تمهيد للفصل :

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين ادائها لغرض المنافسة والبقاء في بيئة جد حساسة حتى تتماشى مع المؤسسات الحديثة المواكبة للتطور والتقدم ولا يتأتى ذلك إلا بالإهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي الذي له علاقة مباشرة بمركز اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية. بعدما تطرقنا في الجانب النظري إلى اهم العناصر المتعلقة بالتدقيق الداخلي و اعتماد اسلوب التدقيق الداخلي في تحديد الانحرافات المتمثلة أساسا في الخطأ غير المقصود والغش المقصود سنحاول في الفصل الثاني اسقاط الجانب النظري الذي تطرقنا اليه في الفصل الاول على الجانب العملي وذلك بدراسة تطبيقية على مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية للإجابة على التساؤلات الرئيسية وذلك باستخدام اسلوب دراسة الحالة على مختلف اقسام المؤسسة , واجراء تدقيق ميداني لعينة من الوثائق المستعملة في الأقسام المختارة للدراسة وتم ذلك بتقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين رئيسيين المبحث الأول تطرقنا فيه إلى بطاقة تعريفية عامة حول المؤسسة . واهم اقسامها والتفصيل في خلية التدقيق الداخلي للمؤسسة محل الدراسة أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله الاجراءات المتبعة للكشف عن الانحرافات مع توضيح طرق التعامل معها .

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية

المبحث الأول : تقديم عام حول مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية .

تمهيد :

تعتبر شركة سونلغاز الشركة الوطنية الوحيدة في إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز على المستوى الوطني بدون منازع ، حيث أنها تتكون من ثلاثة (03) فروع : فرع إنتاج ، فرع نقل ، فرع توزيع ، ولكل فرع له فروع ومديريات ثانوية تابعة له ، وبالنسبة لفرع التوزيع يحتوي على عدة مديريات موزعة على مستوى التراب الوطني ، منها مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية ، التي هي محل دراستنا¹ .

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن شركة مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية

الفرع الاول : نشأة شركة توزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز" .

أقر المخطط التنظيمي الجديد المعد من طرف السلطات العمومية إنشاء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز . شركة ذات أسهم ، كنتيجة لضم شركات التوزيع للشرق والوسط والغرب من جهة SDC المسماة اختصارا SDC " وإلحاق شركة التوزيع للجزائر من جهة أخرى . حيث أنشئت الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز ش ذ أ " شركة ذات أسهم بتاريخ 2017/04/04 برأس مال يفوق 64 مليار دينار جزائري يتواجد مقرها الإجتماعي بـ 20 نهج محمد بوضياف - بالبليدة ، تسير عبر 52 مديرية للتوزيع 48 ولاية موزعة عبر التراب الوطني

بتواجدها في السوق الوطنية، تطور الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز مجموعة من النشاطات تمس مجال شراء الطاقوتين (الكهرباء والغاز) وبيعهما للزبائن النهائيين (توتر عالي ومتوسط ومنخفض وضغط عالي ومتوسط ومنخفض)، كما تسير الشركة نمو وتطور الشبكات والتكبيات الكهربائية والغازية وتضمن معها تلبية كافة طلبات الربط بالتوتر المتوسط والمنخفض والضغط المتوسط والمنخفض في إطار دفاتر الشروط و النظام ساري المفعول .

تكيف الشبكات الحالية مع التكنولوجيات الحديثة للغد من أجل البقاء دوما على وتمحور مهام الشركة حول استعداد لتلبية حاجيات الزبائن

تأمين الهياكل والبنى الأساسية لمواجهة تزايد الاستهلاك وخاصة استهلاك الطاقة الكهربائية (قدرات الشبكات والمحولات الرئيسية، تأمين الخطوط من العوامل المناخية) من جهة ، والتزايد المستمر في الإنتاج والحوادث واسعة النطاق من جهة اخرى بالاضافة الي :

-تلبية طلبات الربط بالكهرباء والغاز في أحسن الظروف

-المساهمة في بناء السياسة الاجتماعية انسجاما مع قيمنا وأهدافنا وفق ما تم التطرق اليه

¹ نقلا عن الموقع الإلكتروني <http://www.sdc.dz/sdcara/spip.php?rubrique1> التاريخ 2018/05/07 الساعة 20.51

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية

في إطار برامج الدولة مرافقة وإنجاز مشاريع التنمية و عليه و في إطار مهامها و تخصصها، تضمن الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز¹ توزيع وتسويق الطاقة الكهربائية والغازية، ومن أجل ذلك وضعت الشركة في خدمة زبائنها الذين يفوق عددهم 312 810 8 زبون في الكهرباء و 959 921 4 زبون في الغاز 190 مقاطعة للكهرباء و 181 مقاطعة للغاز بالإضافة إلى 353 وكالة تجارية تشير الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز شبكات كهربائية تتكون من 508 172 كلم في التوتر المنخفض و 825 143 كلم في التوتر المتوسط بمجموع 333 316 كلم من الشبكات، هذا من جهة، و من جهة PE أخرى ، شبكات للغاز الطبيعي تفوق 107,35 92 كلم منها 074 85 كلم من البولي إيثيلين وبتعداد إجمالي للعمال يفوق 60 30 عامل معظمهم من الموارد الشابة والمؤهلة، تسعى الشركة إلى تسخير كل طاقاتها وإمكاناتها في تحسين نوعية خدماتها التقنية والتجارية المقدمة لزبائنها وهذا من خلال إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة لتسهيل منظومة تسيير الزبائن واستغلال الشبكات الكهربائية والغازية

الفرع الثاني : تأسيس مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية

تأسست المديرية للتوزيع بمقتضى القرار رقم 478 المعد من طرف المديرية العامة المؤرخ في 16 ماي 2005م المتضمن إنشاء مديريات جهوية للتوزيع الكهرباء و الغاز التابعة لفروع التوزيع الخاصة :

(شركة توزيع الجزائر SDA - شركة توزيع الوسط SDC - شركة توزيع الغرب SDO - شركة توزيع

الشرق SDE) التي تأسست بمقتضى القرار رقم 463 المؤرخ في 27 جوان 2004.

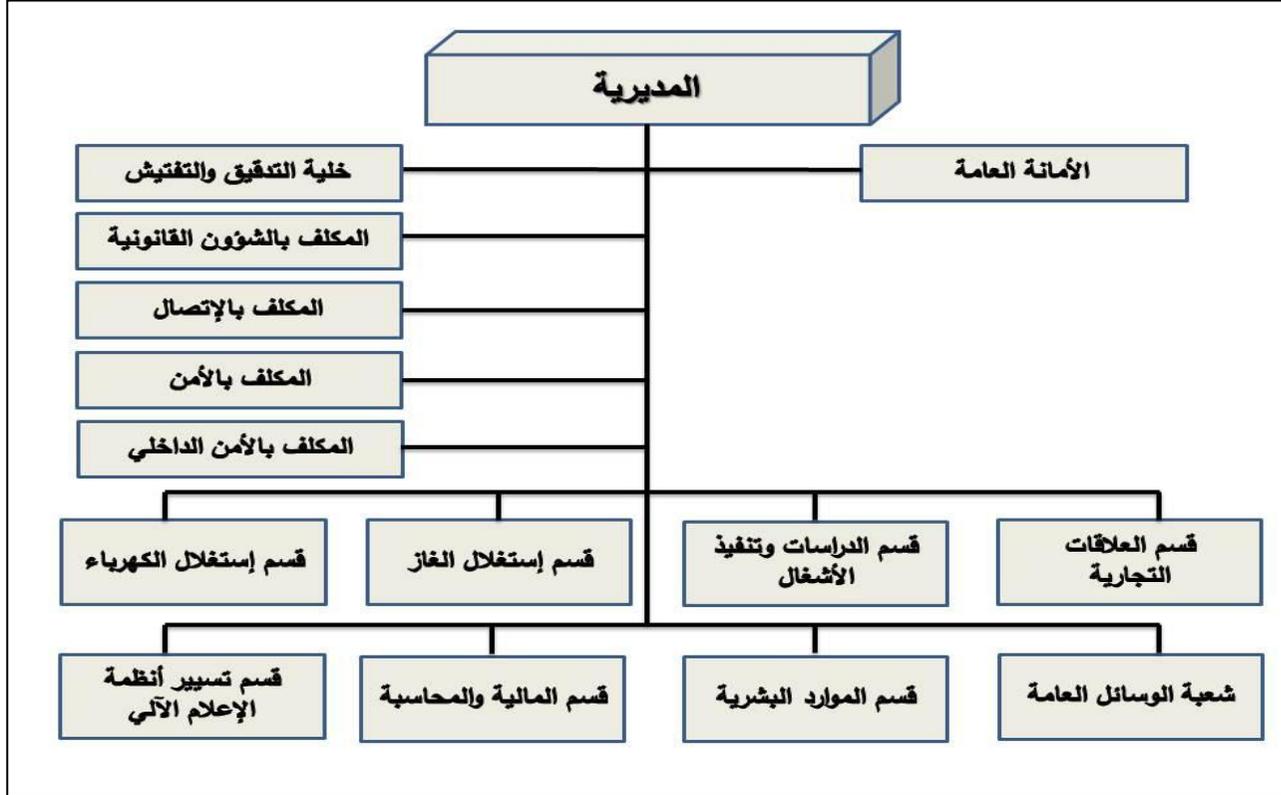
كانت تنتمي المديرية لتوزيع الكهرباء و الغاز بغرداية سابقا إلى شركة توزيع الوسط -البلدية -SDC التي تضم هذه الأخيرة ولايات الوسط التالية (ولاية البلدية ، تيزي وزو ، المدية ، الأغواط ، ورقلة ، الجلفة، تمنراست، الوادي ،بسكرة و إيليزي). أما التقسيم الجديد لفروع الشركة لعام 2017 فقد تم جمع جميع المديريات الجهوية على المستوى الوطني في الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء حيث ان مديرية التوزيع الكهرباء والغاز بغرداية تنطوي تحت هذه الشركة .

¹ نقلا عن الموقع الإلكتروني <http://www.sdc.dz/sdcara/spip.php?rubrique1> التاريخ 2018/05/07 الساعة 20.51

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي واهم دوائر وأقسام مديرية توزيع الكهرباء والغاز - غرداية

1-الفرع الاول :

الشكل رقم (01-02) الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية.



المصدر : من إعداد الطالب بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

الفرع الثاني : أهم الدوائر والأقسام

- ✓ مكتب المدير
- ✓ سكرتيرة المديرية.
- ✓ القسم التقني للكهرباء.
- ✓ قسم الشؤون القانونية.
- ✓ الأمن الداخلي للمؤسسة.
- ✓ قسم الموارد البشرية.
- ✓ قسم الدراسات التنفيذية لأعمال الكهرباء والغاز.
- ✓ قسم التخطيط الكهرباء والغاز.
- ✓ قسم الاستغلال والأنظمة المعلوماتية.
- ✓ المكلف بالاتصال.
- ✓ القسم التقني للغاز.
- ✓ قسم العلاقات التجارية.
- ✓ قسم المالية والمحاسبة.
- ✓ خلية التدقيق والتفتيش.
- ✓ قسم الإدارة والصفقات.
- ✓ قسم الشؤون العامة.

وتتلخص مهام المديرية بما يلي:

- ✓ المساهمة في سير سياسة المديرية العامة للتوزيع وسط مجال: الخدمات المقدمة، تعظيم المبيعات، تحصيل الديون.
- ✓ تطبيق السياسة التجارية للشركة على أكمل وجه.
- ✓ توفير كل الشروط الملائمة للتكفل بطلبات الزبائن في المواعيد المحددة و بالتكاليف المحددة أيضا و إرشادهم وتوعيتهم.
- ✓ ضمان التسيير المحكم لشبكات الكهرباء و الغاز و تطويرها و مختلف عمليات الصيانة بها.
- ✓ وضع برامج الأشغال و ضمان تنفيذها.

✓ تسيير الموارد البشرية و توفيرهم بكل الإمكانيات المادية الضرورية لسير مهامهم.

✓ ضمان أمن الأشخاص و الممتلكات التي لها علاقة بالتوزيع و توعية المواطنين بالقواعد الأمنية الضرورية.

✓ ضمان أحسن تمثيل للشركة على المستوى المحلي.

المطلب الثالث :دراسة مختلف الأقسام المديرية:

الفرع الأول : قسم استغلال الكهرباء (D.T.E)

و ينقسم إلى عدة مصالح :المصلحة التقنية للكهرباء، مصلحة الصيانة ،مصلحة المراقبة واستغلال الكهرباء

،مصلحة تطوير الشبكة ، مصلحة أشغال sous tension ،مصلحة التحكم في الشبكة عن طريق وسائل الإتصال

المختلفة (télé conduite) .

و يهتم هذا القسم بما يلي:

✓ إعداد برامج و مقاسات التوتر المنخفض و المتوسط و متابعتها.

✓ إعداد برامج صيانة الشبكة الكهربائية و متابعتها.

✓ تحليل المعطيات الإحصائية وتحديث الخرائط الخاصة بالشبكة.

✓ ضمان تسيير المحولات.

✓ إعداد برنامج التجهيز السنوي وعلى المدى القصير.

✓ التدخل في حالة وجود عطب أو خطر في الشبكة و إصلاحه.

✓ متابعة المصالح التقنية للكهرباء التابعة لهل مثل : غرداية ، متليلي ، بنورة ، القرارة و بريان،المنيعة،

✓ تسيير العدادات و إصلاحها.

✓ استقبال تدخلات المواطنين في حالة وجود عطب ما و اتخاذ الإجراءات اللازمة.

الفرع الثاني :قسم إستغلال الغاز(D.T.G)

ويتكون هذا القسم من عدة مصالح هي :المصلحة التقنية للغاز، مصلحة صيانة الغاز ، مصلحة المراقبة و

استغلال الغاز ، مصلحة تطوير الشبكة

ويهتم هذا القسم بما يلي:

✓ ضمان تسيير الشبكة الغازية ومراقبتها وتطويرها و إعداد برامج الصيانة.

✓ متابعة المقاسات دوريا و تحليل الأخطار.

✓ تسيير العتاد الغازي على مستوى المديرية.

- ✓ إعداد و تحليل المعطيات الإحصائية اللازمة ووضع مخططات الحماية العامة وتحليل النتائج.
- ✓ إعداد مخططات قنوات الغاز و تحديثها.
- ✓ إعداد برنامج عملية البحث عن الأعطاب و تفعيلها.
- ✓ ضمان إصلاح كل الأعطاب سواء الناتجة عن عملية البحث أو إبلاغ المواطنين عنها.
- ✓ ضمان صيانة كل العدادات والعتاد خاصة عتاد البحث عن التسربات الغازية .

الفرع الثالث :قسم الدراسات وتنفيذ أشغال الكهرباء و الغاز(DEET):

يتكون هذا القسم من :مصلحة الدراسات و أشغال الغاز ،تسيير الاستثمارات ، مصلحة الدراسات و أشغال الكهرباء، شعبة تسيير برامج الدولة و يقوم هذا القسم بما يلي:

- ✓ وضع برنامج إنجاز الأشغال و التحكم فيها.
- ✓ دراسة طلبات الزبائن سواء ضمن برنامج توصيل الزبائن الجدد أو الكهرباء الريفية أو التوزيع العمومي للغاز.
- ✓ جمع الملفات التقنية للأشغال المرجحة للإنجاز.
- ✓ تنظيم فتح الورشات للمؤسسات المنجزة ومراقبتها من حيث النوعية والآجال طبقا لمخطط الإنجاز.
- ✓ المصادقة على الكشوف الكمية و إنجاز تقارير الأشغال.
- ✓ تسيير الاعتمادات المالية الموجهة للمديرية من الجانب التقني.
- ✓ إستقبال و تقييد كل فواتير المؤسسات.
- ✓ وضع برامج الاستثمار على المدى القصير و المتوسط طبقا لتوجيهات المديرية المركزية و بالتنسيق مع المصالح التقنية.
- ✓ الحرص على استعمال التقنيات و العتاد الحديث في الإنجاز.

الفرع الرابع : قسم العلاقات التجارية(D.R.C):

- يتكون هذا القسم من :الوكالات التجارية ، مصلحة تنمية المبيعات ، مصلحة التقنيات التجارية ، مصلحة التغطية والتحصيل ، مصلحة الحسابات الكبرى(الضغط العالي و التوتر العالي و الضغط المتوسط و التوتر المتوسط) ، و يقوم هذا القسم بضمان مهام المجالات التالية:
- ✓ احترام إجراءات توصيل الزبائن الجدد و أشغال الخدمات المعوضة بما في ذلك عقود الأشغال و طلبات الزبائن إلى غاية وضعهم بالخدمة.

- ✓ إعداد عقود المشتركين من التوتر و الضغط المتوسطين و المنخفضين و مطابقتهم.
- تسيير المشتركين ذوي التوتر و الضغط المنخفضين من خلال عملية التعداد و الفوترة و التحصيل.
- ✓ تسيير حسابات الزبائن بما ذلك الجرد.
- ✓ إعداد و تسيير الفوترة على أساس المذكرات.
- ✓ فوترة مختلف الخدمات.
- ✓ القيام بتحريات حول الزبائن.
- ✓ اقتراح خدمات مقدمة جديدة للزبائن.
- ✓ إعداد فواتير الإيصالات الخاصة بتوصيل الزبائن الجدد.
- ✓ إعداد الميزانية النهائية.
- ✓ متابعة و تحليل ديون الزبائن حساب بحساب.
- ✓ التدخل في إعداد بعض دراسات الشبكات.
- ✓ احترام رزنامة التعداد و نوعية التعداد و متابعته دوريا.
- ✓ القطع و الوضع بالخدمة للعدادات.
- ✓ التدخل في حالة حدوث عطب خاص بالعداد.

الفرع الخامس: قسم الإدارة والصفقات (D.A.M):

يتكون هذا القسم من المصالح التالية: مصلحة الاستثمار و تسيير المنشآت ، مصلحة الاستثمار و تسيير برنامج الذاتي و الزبائن ، مصلحة الاستثمار و تسيير برنامج الدولة و من بين مهامه :

- طرح الصفقات المتعلقة ببرامج الاستثمار الخاصة بالشركة او ببرامج الدولة
- اعداد الصفقات (commande /marche)
- تحرير الامر بتحصيل الفواتير للمؤسسات
- تنسيق بين قسم الدراسات التنفيذية للكهرباء والغاز و قسم المالية والمحاسبة
- تحرير الاعذارات عند تأخر انجاز المشاريع
- استقبال فواتير المؤسسات المنجزة للأشغال

الفرع السادس : خلية _التدقيق الداخلي مديرية التوزيع الكهرباء والغاز غرداية

1 - تعريف خلية التدقيق : (cellule controle et inspection)

هي لجنة موجودة في أعلى الهرم التنظيمي للمديرية متصلة مباشرة بالمدير باعتباره المخول قانونا في اتخاذ أهم القرارات في المؤسسة تتكون الخلية من موظفين مؤهلين بحيث يشترط للإلتحاق بهذه الوظيفة توفر المتطلبات الآتية : الموظف الأول يكون متحصل على شهادة مهندس دولة أو شهادة ماستر في الجانب التقني مكلف بالتدقيق في الجانب التقني، أما الموظف الثاني يكون متحصل على شهادة ماستر في تدقيق ومراقبة التسيير. أو شهادة ليسانس نظام كلاسيكي في التسيير والمحاسبة بالإضافة إلى تكوين متخصص في التدقيق بحيث يدقق الجانب التسييري للمؤسسة ، تتولى اللجنة بإعداد التقرير الذي يرفع إلى مدير مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية ، وهذا بعد الانتهاء من عملية تدقيق ، كما تقوم خلية التدقيق الداخلي في القيام بدورات روتينية لكل الأقسام ومصالح المديرية وفق الرزنامة التي تضعها ووفق برنامجها المسطر .

2- مهام خلية التدقيق :

تهدف خلية التدقيق الداخلي إلى القيام بالعمليات التالية :

- القيام بزيارات ميدانية وفجائية لجميع الأقسام ومصالح التابعة للمديرية وإجراء التدقيق فيها.
- إجراء التدقيق لجميع الأقسام والمصالح وإستخراج الأخطاء و الإنحرافات إن وجدت مع إعطاء توجيهات و إقتراحات لرؤساء الأقسام والمصالح لتداركها وعدم تكرارها مستقبلا.
- إعداد تقرير دوري حسب البرنامج المخطط وتسليمه للمدير عند الإنتهاء منه .
- المشاركة في جميع اللجان المكونة من اجل النضر في توصيات واقتراحات خلية التدقيق .
- إحاطة محافظ الحسابات بتقارير الخلية عند الطلب مع توضيح الإجراءات الضرورية التي تم إتخاذها .
- السهر على تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية بالتنسيق مع مدير المديرية.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لدور التدقيق الداخلي في إكتشاف الانحرافات بالمديرية.

سنتطرق في هذه الجزئية للتعرف على عمليه التدقيق لثلاثة أقسام بالمؤسسة وهي , قسم العلاقات التجارية, قسم استغلال الكهرباء , قسم المالية والمحاسبة , بحيث نستطيع في دراستنا الإلمام بجوانب متنوعة في كيفية إجراء التدقيق الداخلي لهذه الأقسام بالمؤسسة وطرق اكتشاف الانحرافات بها , ثم التوصل لنتائج التدقيق في تقرير نهائي يرفع للإدارة الوصية يحمل توصيات ومقترحات لمعالجة شتى أشكال الغش والأخطاء المكتشفة لتفادي تكرارها مستقبلا .

المطلب الأول : إجراءات التدقيق الداخلي للمؤسسة محل الدراسة.

الفرع الاول : قسم العلاقات التجارية : (D.R.C) يتكون قسم العلاقات التجارية من جميع الوكالات التجارية التابعة للمدرية والموزعة على كامل تراب الولاية. وخلال شهر سبتمبر من 2017 قامت خلية التدقيق الداخلي في إطار عملها الروتيني بالقيام بتدقيق للوكالة التجارية بنورة , بعد الاطلاع على معظم طلبات الربط لزبائن جدد, والتأكد من دفع مستحقات الربط, تقوم خلية التدقيق بأخذ عينة عشوائية لآخر صفقة من مجموع الصفقات المبرمة في القسم بين الوكالة التجارية والمؤسسة التي ستتولى المهمة , كان ملف الصفقة يحمل رقم (02/ELEC/2017) متعلقة بموضوع ربط الزبائن جديد بعدادات الكهرباء وكالة بنورة (nouveau realisation irts elec agence commerciale bounoura 2017) وهي عينة التدقيق بهذا القسم.

بعد الاطلاع على ملف الصفقة تم تسجيل ملاحظة ما يلي :

الصفقة تحمل رقم 02/ELEC/2017 مؤرخة في 2017/07/05 حيث أن بداية المناقصة كانت على الساعة 10.00 صباحا و نهاية المناقصة كانت على الساعة 10.30 صباحا بحضور عروض المؤسسات التالية :

الجدول رقم (2-1) : عروض المؤسسات لربط الزبائن

الرقم	المؤسسات المقدمة للعروض	المبلغ المقدم	الملاحظات	مدة الإنجاز
1	مؤسسة (ل .ع)	905.000	لاشيء	لم يرد
2	مؤسسة (ع.ب.ف) ETP	927000	لاشيء	لم يرد
3	مؤسسة (س.ص) ETP SS	882770	لاشيء	لم يرد

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المديرية.

الصفقة كانت من نصيب المؤسسة (س. ص) بتقديمه أقل عرض انجاز مقدرة ب **882770.00** دج¹ كما طلبت الخلية من مدير الوكالة بتقديم القائمة الاسمية للزبائن الذين تم ربطهم في إطار هذه الصفقة التي هي محل التدقيق. (etat des branchements elec realisees)²

تحتوي القائمة الاسمية على العناصر التالية :

- 1) رقم الأمر (N° ORD)
- 2) الرقم التسلسلي للعداد الكهربائي للجار المقابل للزبون الجديد (Folio à coté) .
- 3) رقم طلب التدخل (N° demande d'intervention) ؛
- 4) إسم ولقب الزبون الجديد (nom et prénom du nouveau client)؛
- 5) رقم الزبون في نظام (S.G.C)³
- 6) وفي هذه الحالة يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى مطابقة القائمة الاسمية للزبائن الجدد مع نظام (S.G.C) , كما يمكن توضيح ذلك من خلال العينة الموضحة في الجدول التالي :

¹ أنظر الملحق رقم (1) (2)

² أنظر الملحق رقم (03), (04), (05)

³ (S.G.C) : Système de gestion des clients , وهو عبارة عن نظام تسيير الزبائن يدون فيه جميع الزبائن المشتركين بشبكة سونلغاز على المستوى الوطني لغرض إحتساب ومرافقة ودفعة المستحقات الواجبة الدفع مقابل حجم الكهرباء والغاز المستهلكة من قبلهم .

الجدول رقم (2-2) : القائمة الإسمية لربط الزبائن الجدد

رقم الزبون	تاريخ الربط في S.G.C	ملاحظة
1602254	2016/05/16	تهيئة / ربط جديد
1602152	2016/04/17	ربط جديد
1602074	2016/05/16	ربط جديد
1601799	2016/02/10	ربط جديد
1602156	2016/02/01	ربط جديد
1602097	2017/07/20	ربط جديد
1602386	2017/05/04	ربط جديد
1602504	2016/03/03	ربط جديد
1602995	2016/04/13	ربط جديد
1603181	2016/06/10	ربط جديد
1603265	2017/05/03	ربط جديد
1700011	2016/09/09	ربط جديد
1601959	2017/06/07	ربط جديد
1700746	2017/04/15	تهيئة وليس ربط جديد
1700933	2017/07/26	ربط جديد
1701456	2017/08/30	ربط جديد
1701714	2017/07/26	ربط جديد
1701091	غير موجود في النظام	غير موجود
1701746	2017/08/10	ربط جديد
1702715	غير موجود في النظام	غير موجود
1700075	2017/04/13	ربط جديد

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

الفرع الثاني : -قسم استغلال الكهرباء(DTE)

- يتولى قسم استغلال الكهرباء التدخل لإصلاح الأعطال التي تحدث على شبكات الكهرباء عن طريق المقاطعات التابعة لها على مستوى الولاية ؛مع صيانة جميع العمليات التي لها علاقة بالشبكة وذلك عن طريق إجراء تعاقد مستعجل مع مؤسسات متخصصة في الميدان.

- تقوم خلية التدقيق أخذ عينة من الحوادث المسجلة بالقسم وهو حادث إصلاح وقع في 2016/08/16 على الساعة الحادية عشر 11.00 صباحا بموضع الحادث.

- أشغال عن طريق حادث من منطلق 30 كيلو فولط ببنورة مقطع رقم 60

(TRX SUITE INCIBENT DEPRT 30 K.V BOUNOURA TR 60 EMERGENCE)

- تتولى المصالح التقنية التابعة للقسم والموزعة على جميع الوكالات التجارية بالاتصال بالمؤسسة المتخصصة و المتاحة في تلك الفترة بالتدخل من أجل إصلاح الخلل عن طريق تدوين محضر.

(p.v itervention sur incident)

1. حيث ان المحضر كان يحمل رقم 2017/06.

- المؤسسة المكلفة بالإبجاز الإصلاح هي مؤسسة (ل . ع) ETP LABGA

-يسلم للمؤسسة طلبية إنجاز أشغال يحمل رقم 2571 مؤرخ في 2016/08/16.

-الأشغال المكلفة بالإبجاز هي : فتح حفرة ذات عمق 03 متر مربع .

بعد الإنتهاء من الأشغال تتولى المصلحة التقنية من إعداد التقرير العام النهائي (D.G.D)³ وفق ماهو مبين في الملحق رقم (09).

غالبا جميع التلاعبات تتم في طريقة إعداد واحتساب هذه الوثيقة (D.G.D) باعتبارها وثيقة تقنية تحتوي على مجموعة من المتغيرات تتغير بتغير الأشغال التي تكلف بها المؤسسة سواء كانت أشغال متعلقة بإصلاح كهربائي أو إصلاح غازي لذا نجد خلية التدقيق تسلط الضوء دائما على طريقة احتساب هذه الوثيقة (D.G.D). والتأكد من مدى مطابقة التقييم الممنوح للمؤسسة مع الأشغال التي تم تحقيقها وتنفيذها في الواقع من طرف المؤسسة المكلفة بالأشغال.

1 أنظر الملحق رقم (07)

2 أنظر الملحق رقم (08)

3 (D.G.D) : le compte general définitif التقرير العام النهائي يحتوي على جميع حقوق المؤسسة المكلفة بالأشغال والذي يجب أن يكون مطابق لمحتوى الفاتورة .

I. محتويات التقرير العام النهائي (DGD):

التقرير النهائي هو عبارة عن وثيقة شبيهة بالفاتورة النهائية التي تعدها المؤسسة المكلفة بالا شغال والتي تطلب بموجبها بدفع مستحقاتها غير أنه يحتوي على المبالغ خارج الرسم على القيمة المضافة و إقتطاعات الضمان ويتضمن مما يلي:¹

أولاً : المادة (article) : يحتوي على مجموعة من العناصر منها:

- أ- الرقم التسلسلي (code) لجميع الأشغال ونوعيتها وقيمتها تستخرج من جدول التنقيط الخاص بشركة سونلغاز
- ب- الوحدة (unité) يرمز لها بالرمز UN .
- ج- الكمية (quantité) يرمز لها بالرمز Q .

ثانياً : المبالغ بالتنقيط (montants en points) يحتوي على مجموعة من العناصر :

- أ- المشتريات الإجمالية (fourniture total) يرمز لها بالرمز (F/T) .
- ب- أشغال اليد العاملة (Travaux mis en over) يرمز لها بالرمز (T.M.O).
- ج- التنقيط الإجمالي (n° pts .total) والذي هو عبارة عن: $(TMO * Q) + (F * Q)$

ثالثاً : التحفيز (Majoration) يحتوي على مجموعة من العناصر :

- أ- صعوبة الوصول للأشغال (Accessibilités) والذي يرمز له بالرمز (A) حيث أن هناك مناطق صعبة الوصول إليها كالجبال والصحاري و الهضاب و معدل صعوبة الوصول (A) يرتفع كلما كان المكان صعب الوصول إليه .
- ب- قطع التيار (coupure) هو معدل يمنح للمؤسسة المنجزة عندما يكون داخل الأشغال المنجزة قطع لتيار الكهربائي و يرمز له بالرمز (C) .
- ج- معدل درجة الأهمية (importance) ويرمز لها ب (I)
- د- مجموع المعاملات (total de cof) ويرمز له ب (K) .

¹ Bordereau de point sena lgaz, 2002, page 09

II. طريقة احتساب (D.G.D)

1-التنقيط الإجمالي (N°.PTS .TOTAL) وهو :

$$(\text{الكمية } Q) * (\text{المشتريات } CF/T) + (\text{الكمية } Q) * (\text{أشغال اليد العاملة } T.M.O) .$$

2-صعوبة الوصول إلى الأشغال (A) هذا المعدل يتم إستخراجه مباشرة من جدول التنقيط الخاص بالشركة (Bordereau de point) حيث أن لكل رمز (code) مايقابله من (A). من جدول التنقيط الشركة اذا في هذه الحالة قيمة $A=15\%$ بمعنى $A=0.15$.

3-قطع التيار Coupure (C) يتم إستخراج المعدل من جدول التنقيط وتم إعتداد قيمة $C=8\%$ بمعنى $C=0.08$.

4-درجة الأهمية (Importance) : $I = (20.000 - \text{اجمالي التنقيط}) * 1.5 / 100.000$

مع العلم أن المؤسسة تحرم من معدل درجة الأهمية في حاله ما إذا كان مجموع التنقيط الإجمالي يزيد عن 20.000 نقطة

$$K = 1 + (I + C + A)$$

5- مجموع المعاملات (K) :

6-علاوة التدخل (Prime d'intervention) هي عبارة عن قيمة من النقاط تقدر بـ 2000 نقطة تستفيد منها المؤسسة المكلفة بالأشغال الإصلاح عندما تتدخل في عملية الأشغال في مدة زمنية لا تتعدى ساعتين انطلاقا من دقيقة إعلامها ؛ حيث نقوم بضرب 2000 نقطة في احد القيم التالية 2.778 دج او 3.058 دج لنقطة الواحدة؛ بمعنى:

-عندما تكون الأشغال التي ستنجز تحت الأرض فان قيمة علاوة التدخل تكون 6116 دج.

-وعندما تكون الأشغال التي ستنجز فوق الأرض فان علاوة التدخل تكون 5556 دج .

7- تحويل النقاط الى القيمة المالية (montanten.D.A)

بعد الانتهاء من الأشغال يتم إدراج جميع النقاط في (D.G.D)؛ ثم احتسابها وجمعها ثم تحويلها إلى القيمة المالية بالدينار حيث أن هناك قيمتين بالدينار يتم استعمالها في هذه الحالة :

أ-إذا كانت الأشغال المنجزة تحت الأرض كما اشرنا سابقا كتمرير كابل كهربائي تحت الأرضية مثلا نستعمل قيمة 3.058 دج لنقطة الوحدة .

ب-أما إذا كانت الأشغال فوق سطح الأرض مثلا إيصال كابل كهربائي بين عمودين فوق الأرض نستعمل القيمة 2.778 دج لنقطة الوحدة .

8- المبلغ الاجمالي لتقريرالعام الاجمالي (montant en D.A) يحتوي على ما يلي :

$$FMO = (F/T * Q) * 3.058 \quad (1)$$

$$T/M.E.O = (T.M.O * Q) * 3.058 * k \quad (2)$$

ملاحظة التحفيز (majortion) و الذي يرمز له بمجموع المعادلات K لا يستعمل إلا في أشغال اليد

العاملة T.M.O بمعنى أن المشتريات الإجمالية F/T لا تستفيد من التحفيز K .

$$TOTAL = T/M.E.O + FMO + prime d'intervention \quad (3)$$

مجموع الإجمالي TOTAL يضاف إليها علاوة التدخل (prime d'entrvention) المقدر بحاصل

ضرب 2000 نقطة في إحدى القيمتين 3.058 دج أو 2.778 دج حسب نوعية الأشغال تتحصل

على القيمة المالية (D.G.D) بالدينار و هي قيمة الفاتورة النهائية خارج الرسم ؛بمعنى انه يجب أن تكون

قيمة الفاتورة للمؤسسة المنحزة قبل الرسم على القيمة المضافة مطابقة ومتساوية تماما مع قيمة (DGD).

الفرع الثالث : تدقيق قسم المالية والمحاسبة (D.F.C)

يعتبر قسم المالية والمحاسبة شريان المؤسسة حيث أنه يمثل القسم الرابط لجميع الأقسام للشركة بمعنى أن جميع

الأقسام تتعامل معه لذا نجد أن المدققين الداخليين يهتمون أكثر بهذا القسم لذا تأخذ خلية التدقيق عينة لفاتورة

قيدت محاسبيا في 2016/08/31 لفحصها والتأكد من مدى مطابقة الفاتورة مع ملفها القاعدي الفاتورة

تحمل رقم 04 /2016 مؤرخة في 2016/07/04 لمؤسسة (ب.ع) و المتعلقة بمشروع إعادة التأهيل للشبكة.

(Rehgilation Réseau Anienne Qtelmaji Cotie Hôpital Elmenaa).

- تقوم خلية التدقيق في هذه الحالة بطلب جميع الوثائق المتعلقة بالصفقة المطابقة للفاتورة وكذا مطابقتها مع

التقييد المحاسبي و التأكد من صحة التقييد المحاسبي.

للتذكير: قبل أن يقوم المحاسب بالتقييد في دفتر اليومية لأي فاتورة يجب عليه التأكد من جميع الوثائق الثبوتية

المرافقة لها ومدى مطابقتها للقانون والتعليمات المعتمدة من المؤسسة. مع العلم أن ملف أي فاتورة يرسل كاملا

إلى قسم المالية والمحاسبة قبل التقييد ويحتفظ به في أرشيف القسم بعد اجراء جميع التسويات .

* يتم أخذ هذه العينة عشوائيا من عدة فواتير تم تقيدها خلال السنة المالية 2017 او الرجوع الى فواتير قيدت في سنوات الماضية.

سيحاول المدقق الداخلي من التدقيق والفحص لجميع الوثائق والتي هي:¹

أ- التقييد المحاسبي للفاتورة في اليومية² .

ب- بطاقة إحترام المدة (Fiche Delai D'exécution)³ .

ج- طلبية رقم 21 (Commande N°21)⁴ .

د- شهادة نهاية الأشغال المؤقتة (Procès verbal De Réception Provisoire)⁵ .

هـ- أمر بانطلاق الاشغال (O.D.S)(Ordre De Démarrage De Travaux)⁶ .

و- المحضر المؤقت او النهائي لنهاية الأشغال.⁷

ي-التقرير العام النهائي (D.G.D) .

التقييد المحاسبي للفاتورة كان على الشكل التالي وفقا للملحق رقم 10 .

		<u>2016/08/31</u>		
	1562850.00	إعادة تهيئة الشبكة		61107
	252400.28	الرسم على القيمة المضافة		445011
78142.50		إقتطاع الضمان	40410	
1737107.78		دائنوا المخزونات والموردين	4012	
		" فاتورة رقم 04 إعادة تهيئة الشبكة لمؤسسة (ب.ع)"		

- وقد كان تاريخ بداية المشروع (date de démarrage de travaux) في 2015 /01/14 وفقا للملحق رقم (15) .

¹ Application aux sociétés du groupe sonelgaz (décision n°431/pdg du 02 mai 2016 portant révision de la décision n° 224/pdg du 19 mars 2013)

² أنظر الملحق رقم (10)

³ أنظر الملحق رقم (11)

⁴ أنظر الملحق رقم (12) و (13)

⁵ أنظر الملحق رقم (14)

⁶ أنظر الملحق رقم (15)

⁷ انظر الملحق رقم (14)

المطلب الثاني : إكتشاف وتحليل الإنحرافات بالمؤسسة

الفرع الاول : :تدقيق قسم العلاقات التجارية وتحليل الانحرافات المكتشفة بالفسم.

بعد التدقيق في الصفقة رقم 02 / ELEC / 2017 وبعد التدقيق في القائمة الاسمية للزبائن محل الربط (état des branchements elec restisees) تم ملاحظة مايلي :

• فيما يخص ملف الصفقة المتضمن أسماء المؤسسات والعروض المقدمة من طرفهم يمكن القول بأن النموذج غير مطابق لتعليمة رقم P.D.G/224/المؤرخة في 2013/03/19 و التعليمة رقم 2016/P.D.G 431 المتعلقة بكيفية إبرام الصفقات في مؤسسة سونلغاز –بالإضافة أن هناك خانة فارغة والمتمثلة في مدة الإنجاز المقترحة من قبل المؤسسات المشاركة في المناقصة¹ كما نشير إلى أن مدة الإنجاز هو المعيار الذي بواسطته يتم تحدد جميع التأخيرات التي يمكن أن تكون عند تنفيذ المشروع ومن ثمة تحديد غرامات التأخير على المؤسسة التي تحصلت على الصفقة.بالإضافة إلى غياب عضو من أعضاء لجنة فتح الاظرفة المسمى (دودو ناصر) مما يقلل من مصداقية اللجنة.²

• بعد الإطلاع على القائمة الاسمية لربط الزبائن الجدد :

(etat des branchements elec restisees) نلاحظ مايلي :

أ- هناك تهيئة لبعض الزبائن (Réfection de Branchement) وليس ربط جديد مع العلم أن عملية التهيئة هي عبارة عن إصلاح خلل كهربائي للزبائن بمعنى صيانة شبكات الكهرباء , بالإضافة أن عملية التهيئة تقيد محاسبيا ضمن المجموعة رقم 6 أي في حساب 61107(تهيئة زبائن) , أما عملية الربط للزبائن جدد فهي عملية استثمارية متمثلة بإدخال عدادات كهربائية جديدة على الشبكة. حيث تقيد محاسبيا ضمن المجموعة رقم 2 أي في حساب 23210(ربط زبائن جدد) في بداية العملية وعند إقفال الاعتماد يحول الحساب 23210 إلى الحساب 21 (تثبيتات عينية) من جهة , ومن جهة أخرى تكلف عملية الربط ما بين 6500دج و9500دج لكل زبون أما عملية التهيئة تكلف المؤسسة 600د فقط لزبون الواحد مثل :

- الزبون رقم 1602254

و الزبون رقم 1602386.³

¹ أنظر الملحق رقم (02)

² انظر الملحق رقم (01)

³ أنظر الملحق رقم(03),(04),(05).

ب- هناك حشو في القائمة الإسمية للزبائن (Etat de Branchement) باعتبار أن القائمة هي القاعدة الأساسية لتحديد حقوق المؤسسة المنجزة. مع العلم أن الحشو في هذه القائمة سيضخم حتما عدد الزبائن الربط ومن تم تضخيم فاتورة المؤسسة المنجزة للأشغال. مثال هناك زبون يحمل رقم 1702715 مكرر في القائمة تحت رقم 1702715. ضف إلى ذلك أن الرقم الأخير غير موجود أصلا ضمن نظام (S.G.C) وفقا للمحققين رقم (04) و(05) , وهذا ما يفسران هناك تلاعب كبير في إعداد القائمة بمعنى ان قيمة الفاتورة المقدمة من قبل المؤسسة(س. ص) لمدرية التوزيع الكهرباء والغاز غرداية من اجل تحصيل مستحقاتها غير صحيحة وغير مطابقة للواقع العملي بمعنى لا تعبر عن الحقيقة. وفقا للملحق رقم (6) ¹.

ضف الى ذلك معظم الزبائن تم ربطهم في سنة 2016 أي قبل إجراء الصفقة مع مؤسسة الإنجاز مما يجعلنا نطرح عدة تساؤلات مع فتح تحقيق آخر يكون شامل ومعمق:

1. كيف تم ربط الزبائن قبل إبرام الصفقة ؟ مع العلم أنه منافي للقانون ؟ .
 2. من قام بعملية الربط ؟ وهل تم الربط من خلال صفقة سابقة ويتم التحايل على القائمة من جديد ؟.
 3. هل الزبائن الذين تم ربطهم يدفعون مستحقات استهلاك الكهرباء منذ تاريخ إدراجهم في نظام (S.G.C) ؟.
 4. هل تم منح الأشغال للمؤسسة قبل إجراء المناقصة .. ؟
- كل هذه الأسئلة تجعل من المدقق الداخلي يجري تحقيقا آخر يكون أكثر شمولية وأكثر عمقا وقد يستعين أحيانا إن ادعت الضرورة لموظفين آخرين ليس لهم علاقة لا بلجنة التدقيق ولا بقسم العلاقات التجارية للتحري وإيجاد الإجابة على الأسئلة وتبرير المخالفات .

الفرع الثاني: تدقيق وكتشاف الانحرافات في قسم استغلال الكهرباء .

التدقيق في (D.G.D) لمؤسسة (ل.ع) ومطابقته مع الفاتورة وطلبه الأشغال.

حيث تم إحتساب التقرير الإجمالي النهائي D.G.D للمؤسسة التي هي محل التدقيق كما هو مبين في الجدول التالي : (أنظر الملحق رقم 09)

أولا: حساب مجموع التقيط الإجمالي:

$$(T.MO \times P) + (F/T \times Q) = \sum N. PTS. TOTAL$$

$$[(450 * 3) + (0 * 3)] + [(350 * 3) + (0 * 3)] + [(250 * 22) + (60 * 22)] + [(340 * 3) + (0 * 3)] + [(180 * 1) + (0 * 1)] = \sum N.PTS.TOT$$

$$10420 = \sum N.PTS.TOT$$

ومنه مجموع التنقيط الاجمالي يساوي

بما أن مجموع التنقيط الإجمالي أقل من 20.000 نقطة فإن للمؤسسة لها حق الإستفادة من I معدل درجة الأهمية .

ثانيا: احتساب معدل درجة الأهمية (I)

$$0.1437 = 100.000 / 1,5 * (10420 - 20.000) = I$$

بمعنى ان معدل درجة الأهمية

$$I = 0.1437$$

ومنه معدل درجة الأهمية I = 0.1437

$$A = 0.15$$

ثالثا: من جدول تنقيط الشركة لدينا معدل **A=0.15**

$$K = 1 + (A+I+C)$$

رابعا : مجموع المعاملات **K :**

بما أن الأشغال التي كلفت بها المؤسسة هي عبارة عن فتح حفرة ذات عمق 3 متر مربع

(OUVRERTIRE FOUILLE DE 03 KM²) فإن المؤسسة ليس لها الحق في الاستفادة من معدل

القطع الكهربائي (C) لذا هناك خطأ في احتساب K , حيث كان من المفروض أن k يكون على الشكل التالي

$$K = 1 + (I+A) = k \text{ . بمعنى } 1.2937 = (1 + 0.15 + 0.1437) = k \text{ . إذا معدل } k \text{ الحقيقي يكون } 1.2937$$

وليس 1.3737 مما سيؤثر على المبلغ الكلي لتقرير العام النهائي.

خامسا: علاوة التدخل (Prime D'intervention)

بما ان المؤسسة المكلفة بالإصلاح تم الإتصال بها على الساعة الثانية عشر صباحا من يوم 16 / 08 / 2016 و

المؤسسة لم تنطلق في الأشغال إلا على الساعة 14.30 دقيقة أي بعد مرور أكثر من ساعتين فإن المؤسسة ليس

لها الحق من الاستفادة من علاوة التدخل لذا نستنتج أن هناك تلاعب في إعداد التقرير العام النهائي من قبل

المصلحة التقنية المعدة لهذا التقرير .

-تحويل نقاط التقرير العام الاجمالي (D.G.D) الى القيمة المالية

$$TOTAL (D.G.D) = (4036.56 + 36000.82) = 40078.38 \text{ D.A}$$

الفصل الثاني _____ دراسة تطبيقية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز

وعليه فإن التقرير العام الإجمالي (D.G.D) المصحح يكون على الشكل التالي :

الجدول رقم (2-3): التقرير العام الإجمالي الصحيح

ARTICLE			MONTAT EN POINT			EN			POINTS EN D,A		
CODE	UN	QUA	F/T	T,M,O	N,PTS,TOT	A	I	K	FMO	T/MEO	TOTA
1201	M3	3	0	350	1050	0,15	0,1437	1,2937	0	4 153,94	4 153,94
1402	M3	3	0	450	1350	0,15	0,1437	1,2937	0	5 340,78	5 340,78
1601	M3	3	0	340	1020	0,15	0,1437	1,2937	0	4 035,26	4 035,26
2032	UN	22	60	250	6820	0,15	0,1437	1,2937	4036,56	21 758,74	25 795,30
2142,12	UN	1	0	180	180	0,15	0,1437	1,2937	0	712,10	712,10
TOTAL					10420	Σ			4036.56	36000.82	
PRIME D'INTERVENTION					0						
TOTAL D,G,D (HT)											40 037,38

مبلغ الاجمالي / اربعون الف وسبعة وثلاثون دينار وثمانية وثلاثون سنتيم .

المصدر : من إعداد الطالب بناء على ما سبق

الفرع الثالث: تدقيق قسم المالية والمحاسبة وتحليل الإنحرافات المكتشفة بالقسم

إن تاريخ نهاية المشروع (Date De Fin De Travaux) كان من المفروض أن تكون في 05 /03 /2015, لكن المؤسسة المكلفة بإعادة التهيئة تأخرت في مدة زمنية تقدر بـ 30 يوماً أي ان التاريخ الحقيقي لنهاية الاشغال كان في 05/01/2015؛

لذا المؤسسة ستفرض عليها غرامة التأخير في الإنجاز تقدر بـ 07 % من المبلغ الكلي للطلبية وفقاً للمادة رقم 13 من الطلبية , أنظر الملحق رقم (13) و(12)؛ وذلك بالنظر إلى بطاقة احترام المدة (FISHE DE DELAI (D'EXECUTION) حيث إن المدة الممنوحة للمؤسسات في إتمام المشروع كانت 50 يوم بمعنى في حالة عدم احترام المدة المسطرة تفرض على المؤسسة غرامة مالية وفقاً للمادة رقم 13 من الطلبية رقم 21 المضادة بين المؤسسة و مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية . أنظر الملحق رقم (13) .

ملاحظة : إقتطاع الضمان هو مبلغ مالي يقطع من قيمة الفاتورة لمدة زمنية معينة كضمان في حالة ما إذا كان عيب في الأشغال فإن المؤسسة تلزم بإصلاح هذا الخلل , أنظر الملحق رقم (13) , وفق للمادة 14 من الطلبية . وعليه فإن المبالغ الصحيحة تكون كالتالي:

- مبلغ غرامة التأخير تحتسب كالتالي : 7%*(HT) ويساوي: $109399.50 = 0.07 * 1562850$ دج

- مبلغ الفاتورة خارج الرسم (HT) بعد إقتطاع الغرامة يساوي: $1453450.5 = 109399.50 - 1562850$ دج

- إقتطاع الضمان = المبلغ بعد إقتطاع الغرامة * 5 % ويساوي: $72672.52 = 0.05 * 1453450.5$ دج

- الرسم على القيمة المضافة (TVA) = مبلغ الفاتورة خارج الرسم (HT) بعد إقتطاع الضمان * 17 % .

ومنه الرسم على القيمة المضافة (TVA) = $234732.25 = 0.17 * (72672.50 - 1453450.5)$ دج

المبلغ الإجمالي واجب الدفع للمؤسسة هو : $1615510.23 = 234732.25 + 1380777.98$ دج

من هنا نلاحظ أن هناك غرامة مالية لم تحسب في الفاتورة ولم تقيدها محاسبيها والمتمثلة في غرامة التأخير التي تقيدها في الحساب 75 إيرادات .الإشكالية المطروحة في هذه الحالة :

- هل تم مراقبة ملف الفاتورة من قبل مصلحة الصفقات قبل إرسالها للمخالصة ام لا ؟.ومن قام بمراقبتها ؟.
- كيف تم تحرير أمر بالتحصيل (ORDONNANCEMENT) قبل إرسالها لقسم المالية والمحاسبة ؟.
- كيف تم تقيدها محاسبيها قبل التأكد التام من بطاقة احترام المدة الانجاز من قبل المحاسب ؟ .
- هذا الخطأ ضيع على المؤسسة ايراد مالي يقدر بـ 109399.50 دج من يتحمل المسؤولية في هذه الحالة .

ومنه القيد المحاسبي الصحيح يكون على الشكل التالي :

		<u>2016/08/31</u>	
	1562850	إعادة تهيئة الشبكة	61107
	234732.25	الرسم على القيمة المضافة	445011
72672.52		إقتطاع الضمان	40410
109399.5		إيرادات مالية	75
1615510.23		دائنوا المخزونات والموردين	4012
		" فاتورة رقم 04 إعادة تهيئة الشبكة	
		مؤسسة (ب.ع)"	

ومن هنا نستنتج أن المؤسسة حرمت من إيراد مالي قدره **109399.5** دج كغرامة تأخير .

المطلب الثالث : التقرير النهائي للمدقق الداخلي: معلوما ان قبل بداية الخلية بمهامها تسلم لها رسالة المهمة (تكليف بمهمة) وفق ماهو معمول بها من قبل المديرية وبعد التدقيق تدوين جميع الملاحظات الاولية في مسودة خلية التدقيق الداخلي خلال فترة العمل التي دامت الشهر ستقوم الخلية بإعداد تقرير شامل يحتوى على جميع مجريات العمل وجميع الملاحظات التي تم تدوينها خلال هاته الفترة مع اقتراح بعض التوصيات التي تراها مناسبة لتدارك الخلل المكتشف او تجنب وقوعه مستقبلا. وعليه رسالة المهمة و التقرير النهائي للخلية بعد الانتهاء من البرنامج المسطر خلال الشهر يكون كما يلي :

. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

SOCIETE ALGERIENNE DE DISTRIBUTION DE L'ELECTRICITE ET GAZ

رسالة المهمة

رقم:.....

ال م.محمد.....

الوظيفة:مدقق.....

الرتبة:.....//.....مديرية/مصلحة:.....//.....

(1) ينتقل الى :الى كل من قسم العلاقات التجارية.مقاطعة الكهرباء .قسم المالية والمحاسبة

.....

سبب التنقل:اجراء عملية التدقيق.....

(2) مدة المهمة شهر واحد من بداية سبتمبر الى نهاية سبتمبر 2017.....

.....

(3) وسيلة النقل المستعملة :كل الوسائل القانونية الممكنة.....

.....

.....

حرر بـ .غرداية .في

مدير

(1)اذكر الاماكن او التنقلات المتوجه اليها

(2) في حالة تجاوز المدة المقررة تمنح شهادة مكاملة تجيز تمديد المهمة

بعد القيام بالمهمة من قبل الخلية واجراء التدقيق تحرر تقريرها النهائي الذي يحتوي على المعطيات التالية :
بالنسبة لقسم العلاقات التجارية :

في يوم 2017/09/05 على الساعة 8 صباحا كانت بداية العملية في الوكالة التجارية لبنورة و التي إستمرت لمدة 10 أيام حيث تم الإطلاع و مراقبة وتفتيش جل العمليات بالوكالة انطلاقا من مقارنة الرصيد التسييري (solde gestionnaire) مع اجمالي الجرد (total inventaire) ,وصولاً إلى سجل ربط الزبائن الجدد مع أخذ عينة عشوائية عن المؤسسات الخاصة المكلفة بربط الزبائن الجدد بعدادات الكهرباء والغاز, حيث أنه و بعد الإطلاع على ملف الصفقة رقم 2017/ELEC/02 المؤرخة في 2017/07/05 و التي كانت لصالح مؤسسة (س.ص) و المتعلقة بربط زبائن جدد بعدادات الكهربائية المقدرة ب 104 عداد منها 66 عداد ذات توتر 320 فولط و 38 عداد ذات توتر 220 فولط و بعد مقارنة القائمة الاسمية للزبائن الجدد.

(état de bronchements) مع نظام تسيير الزبائن (S.G.C) تم ملاحظة ما يلي:

اولا :في ما يخص ملف الصفقة :

- أ- هناك خانة فارغة والمتمثلة في مدة الانجاز المقترحة من قبل المؤسسة المشاركة في المناقصة مما لا يتيح للشركة معرفة قيمة غرامة التأخير في حالة وجود تأخير في الانجاز
- ب- لوحظ غياب أحد أعضاء فتح الاظرفة المسمى (داودا ناصر) مما يقلل من مصداقية هذه المناقصة.

ت- محضر الصفقة غير مطابق للملحق رقم 10 (ANNEX.XI10)

المنصوص عليها في التعليم رقم P.D.G/431 و المؤرخة في 2013/03/02 و التعليم رقم : P.D.G/224 المؤرخة في 2013/03/19, المتضمنة في كيفية تنظيم الصفقات العمومية وفتح الاظرفة في شركة سونلغاز .

ثانيا :بعد الاطلاع على القائمة الاسمية لزبائن محل التدقيق و مقارنتها بنظام تسيير الزبائن (S.G.C) تم ملاحظة ما يلي :

- أ- هناك تهيئة لزبائن (réfection des bronchements). و ليس ربط بعداد كهربائي جديد أي عملية صيانة وليس ربط لبعض الزبائن مثل الزبون بن دريسو صالح .

ب- هناك حشو في القائمة الاسمية الممضاة من قبل مدير الوكالة, ورئيس الفرقة بالإضافة إلى عون البرجة والمؤسسة المستفيدة من الصفقة. هذا الحشو سيؤدي حتما إلى تضخيم فاتورة المؤسسة المنحزة. وإعطاء صورة غير حقيقية لمجموع العدادات المنحزة من قبلها والمقدرة 104 عداد. ويتمثل هذا الحشو بوجود زبائن أسمائهم مكررة في القائمة مثل الزبون : بابا علي علي ضف إلى ذلك هناك أرقام لبعض الزبائن غير مدونة أصلا في نظام تسيير الزبائن (S.G.C)

ج- جل الزبائن تم ربطهم بالعدادات قبل تاريخ إجراء الصفقة أي قبل تاريخ بداية الأشغال و هذا منافي لقانون الصفقات العمومية رقم (2015/247) ومنافي لتعليمة رقم 431 /P.D.G 2016 و 2013/P.D.G/224 مما يطرح أكثر من علامة استفهام.

I. بالنسبة لقسم استغلال الكهرباء :

في يوم 2017/09/17 على الساعة 8 صباحا انتقلنا الى المقاطعة استغلال الكهرباء بغرداية التابعة لقسم الاستغلال الكهربائي وبعد التفتيش في دفتر الأعطال التي حدثت خلال السداسي الأخير سنة 2016 و المؤسسات الخاصة التي تكفلت بإصلاح هذه الأعطال لفت إنتباهنا حادث وقع من قبل متمثل في -حفر من منطلق 30 كيلو فولط بنورة مقطوع 60 وقع يوم 2016/08/16 على الساعة 11:00 صباحا استفاد منه صاحب مؤسسة (ل.ع)

حيث انه:

أ- بعد الاطلاع على محضر الحادثة (PV.INTER VENTINON SUR MCIDENI) وجدنا أن عمال المقاطعة اتصلوا بالمؤسسة (ل.ع) على الساعة 12 صباحا لتدخل للقيام بأشغال الإصلاح لكن المؤسسة لم تتدخل لإصلاح الخلال الى في 14:30 اي بعد مرور ساعتين من الاتصال بها وبعد مقارنة محضر الحادثة و التقرير العام النهائي (D.G.D) وجدنا انه تم احتساب علاوة التدخل المقدرة بـ 2000 نقطة .اي ما يقابل 6116.00 دج. مع العلم ان المؤسسة ليس لها الحق من الاستفادة من هذه العلاوة لأنها تأخرت بنصف ساعة من الوقت المحدد قانونيا .

ب- بعد مطابقة طلبيه الأشغال و التقرير العام النهائي وجدنا انه تم احتساب علاوة قطع التيار الكهربائي COUPURE المقدرة بـ 8% مع العلم أن الأشغال التي تم إنجازها تتمثل في الحفر و كما نعم أن عملية الحفر لا تقتضي قطع التيار الكهربائي.

II. بالنسبة لقسم المالية والمحاسبة

في يوم 2017/9/25 على الساعة الثامنة صباحا تم إستئناف عملية التدقيق في قسم المالية والمحاسبة حيث تم تفتيش مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير للتأكد من الاعتماد المالية وطرق تقسيمها وطريقة منح تأشيرة الإنطلاق في المشاريع وبعدها انتقلنا إلى مصلحة الاستغلال المحاسبي لتأكد من التنفيذ المحاسبي.

حيث لفت إلى انتباهنا وجود عملية تم تنفيذها في 2016/8/31 متعلقة بفاتورة رقم 2016/04 مؤرخة في 2016/07/04 متعلقة بإعادة التأهيل شبكة. بعد الاطلاع على ملف الكامل للفاتورة وجدنا أن المؤسسة المكلفة بإنجاز الأشغال تأخرت في مدة الانجاز تزيد عن الشهر مع العلم أن عملية التأخير في الانجاز سيكلف هذه المؤسسة غرامة تأخير مقدرة ب 7 بالمائة من مبلغ الطلبية المتفق عليها بين مديرية التوزيع الكهربائي و الغاز و المؤسسة المكلفة بالإنجاز وذلك وفقا للمادة 13 من الطلبية رقم 21 المؤرخة في 2015/01/13.

بعد التأكد من التقيد المحاسبي للفاتورة المعنية وجدنا أن غرامة التأخير لم تقيد محاسبيا مما ضيع على المؤسسة إيراد مالي قدر ب 109399.5 دج.

في النهاية انطلقا من نتائج التدقيق وحفاظا على تطبيق القانون وحماية ممتلكات المؤسسة نلتمس من الجهات المخولة قانونيا باتخاذ الاجراءات التالية :

- تسليط أقصى العقوبات التأديبية ضد مرتكبي الأخطاء المتكررة ان كانت بسبب التهور.
- تسليط أقصى العقوبات ضد كل من ضيع ايرادا كان لصالح المؤسسة او حمل المؤسسة تكلفة أو عبئا غير مبرر قانونا .

خلاصة الفصل : من خلاله تطرقنا الى التعرف على مختلف الاقسام بالمديرية والتعرف على اجراءات التدقيق المتبعة من قبل خلية التدقيق, اتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه التدقيق الداخلي في كشف جميع الاخطاء وجميع الانحرافات التي ارتكبت في المؤسسة .

الخاتمة

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة ومن خلال التحليلات النظرية والعملية ومن خلال تحليل النتائج الميدانية وإستقراء جميع آراء فريق التدقيق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :

أولاً- اختبار فرضيات الدراسة :

1- إختبار الفرضية الأولى : بإعتبار أن خلية التدقيق الداخلي تابعة مباشرة إلى المدير فهي المخولة قانونا بالقيام بمهمة التدقيق على جميع وظائف وأقسام وسجلات المؤسسة وفقا للبرنامج المعد سابقا من قبل المؤسسة محل الدراسة .

2- إختبار الفرضية الثانية : لاحظنا أن خلية التدقيق تتبع مجموعة من الإجراءات للقيام بعملية فحص وتقييم سير العمل بأقسام ومصالح المؤسسة ومدى مطابقتها مع القوانين والإجراءات التنظيمية الداخلية المعمول بها في المؤسسة محل الدراسة .

3- إختبار الفرضية الثالثة : من خلال الدراسة لاحظنا أن خلية التدقيق إكتشفت مجموعة من الإنحرافات الخطيرة تتمثل في التلاعب بالصفقات العمومية وكذلك وجود تلاعب في إعداد التقرير العام وأخطاء التسجيل المحاسبي في كل من قسم العلاقات التجارية وقسم إستغلال الكهرباء وكذا قسم المالية والمحاسبة خلال فترة التدقيق لشهر سبتمبر ، والتي تم اظهارها في التقرير النهائي للمدقق الداخلي ، مع إعطاء توصيات وإقتراحات لتحسين نظام الرقابة الداخلي بالمؤسسة .

ثانيا - النتائج العامة للدراسة :

من خلال هذه الدراسة الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية :

1- التدقيق الداخلي له دور مهم جدا في تحديد الأخطاء والغش في جميع المؤسسات خاصة في المؤسسات الإقتصادية الإستراتيجية التابعة للقطاع العام ؛

2- وجود علاقة قوية بين التدقيق الداخلي و تحديد الإنحرافات ، حيث أنه كلما كان هناك إهتمام أكثر للتدقيق الداخلي قل وقوع الغش والأخطاء ؛

3- للتدقيق الداخلي دور مهم في إبلاغ وإعلام الموظفين بأخطائهم ؛

4- يعتبر التدقيق الداخلي كإنذار مسبق للمسؤولين عنه من الإنحرافات والتجاوزات المرتكبة داخل المؤسسة من أجل تداركها قبل إكتشافها من قبل المدقق الخارجي ؛

ثالثا- التوصيات :

من خلال النتائج يمكن صياغة التوصيات التالية :

- 1- ضرورة إعادة رسكلة قدماء الموظفين وتكوين الموظفين الجدد لتفادي كافة أنواع الأخطاء غير المقصودة وحتى المقصودة؛
- 2- تسليط أقصى العقوبات التأديبية ضد مرتكبي الأخطاء المتكررة إذا كانت بسبب التهور واللامبالاة ؛
- 3- ضرورة تسليط أقصى العقوبات ضد مرتكبي الغش وفصلهم من الوظيفة إذا لزم الأمر ، مع ضرورة تحريك الدعوى العمومية ضدهم ومتابعتهم قضائيا حتى يكونوا عبرة لغيرهم ؛
- 4- ضرورة الإهتمام بخلية التدقيق الداخلي داخل مديرية توزيع الكهرباء والغاز و إختيار أحسن الإطارات للقيام بالمهمة ؛
- 5- ضرورة إنشاء خلية تدقيق في كل وكالة تجارية لتقليل الضغط على الخلية التابعة للمديرية .

رابعا- آفاق الدراسة :

باعتبار أن تقارير خلية التدقيق الداخلي كمرجعية يعتمد عليها محافظ الحسابات لتقييم إجراءات الرقابة الداخلية في المؤسسة وفقا للمعيار السابع (07) من معايير التقارير الخاصة ، فإننا نقترح المواضيع التالية :

- دور التدقيق الداخلي في تحديد الإنحرافات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ؛
- مساهمة الإنحرافات المكتشفة من التدقيق الداخلي في الحفاظ على المال العام.
- دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والاداري في المؤسسات الاقتصادية .
- اثر التدقيق الداخلي للحد من الرشوة في المؤسسات العمومية ذات طابع اداري .
- اثر التدقيق الداخلي في تمويل خزينة الدولة في ظل انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري
- تقييم دور نظام الرقابة الداخلية للحد من التلاعبات في المؤسسات الطاقوية في الجزائر.
- مدى مساهمة التدقيق الداخلي في ارساء مبادئ الحوكمة في المؤسسات الطاقوية الجزائرية .
- دور التدقيق الداخلي في تقليل التكاليف غير المبررة في المؤسسات الاقتصادية.
- الاطار التشريعي للتدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية الجزائرية.
- دور التدقيق الداخلي في اترء تقارير محافظ الحسابات في المؤسسات الجزائرية.
- تكامل التدقيق الداخلي والخارجي ودوره في تحقيق استمرارية المؤسسة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب :

- 1- خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة 1 ، الأردن ، 2012.
- 2- عبد الرحمان بابنات ، ناصر دادي عدون ، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دار المحمديه العامة ، سنة 2008 .
- 3- رائد محمد عبد ربه ، المراجعة الداخلية ، دار الجنادرية للنشر والتوزيع ، السعودية ، سنة 2010.
- 4- محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 4 ، سنة 2014.

ثانياً : رسائل ومذكرات علمية

1. فاطمة بعوج ، دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار ، دراسة الحالة لمؤسسة الجزائرية لنسيج والتجهيز SONITEX بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة محمد خيضر بكسرة ، 2015 .
2. شعباني لطفي: المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين سير المؤسسة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004 .
3. فارس كديدة ، مدى تفعيل المراجعة الداخلية لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات بتقوت، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015 .
4. نو الإسلام سعدودي ، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تقوت)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2015 .
5. جمال منصر ، مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية (دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي)، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماستر أكاديمي في ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، سنة 2015 .

ثالثاً: أطروحات الدكتوراه

1. - كرددودي سهام ، دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات (دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة) ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015.

رابعاً: المؤتمرات والندوات و الملتقيات العلمية:

1. سامح رفعت أبو حجر, إيمان أحمد محمد رويحة, دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر , المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة, كلية التجارة , بدون سنة(؟) , جامعة القاهرة .

خامساً: المراسيم والقوانين

1. قانون رقم 01-88 ، مؤرخ في 12 جانفي 1988 ، متضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية العدد 2 ، الصادر في 13 جانفي 1988 ، معدل ومتمم .

سادساً: مراجع باللغة الأجنبية

1-Jacques Renard ,Sophie Nussbaumer, **Audit interne et contrôle de gestion Pour une meilleure collaboration**, Groupe Eyrolles , France , 2011.

2-Mohamed Barnia , **la création de valeur ajoutée socio-économique par l'audit interne : cas d'entreprises marocaines** , THÈSE doctorat , Spécialité : SCIENCES DE GESTION ÉCOLE DOCTORALE Abbé Grégoire,maroc , 2015.

3-SANOU MoussaAbel, **Pratique de l'audit interne dans les organisations au Sénégal**, Mémoire Master Professionnel en Comptabilité et Gestion Financière , Centre Africain d'Etudes Supérieures en Gestion , Sénégal , 2015.

4-Application aux sociétés du groupe sonelgaz (décision n°431/pdg du 02 mai 2016 portant révision de la décision n° 224/pdg du 19 mars 2013)

5- Bordereau de point elleg et gaz sena gaz 2002

سابعاً: مواقع شبكة الأنترنت

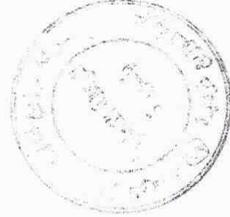
1- ن. عبد الصمد, محاضرات مقياس التدقيق والمراقبة الداخلية, نقلا عن الموقع الإلكتروني :

تاريخ الإطلاع : (2017/09/12) , <http://economie.univ-batna.dz/images/cours/1an.pdf> , سا : 12:22 .

2- الموقع الإلكتروني لشركة التوزيع الكهرباء والغاز <http://www.sdc.dz/sdcara/spip.php?rubrique1> التاريخ 2018/05/07 الساعة 20.51

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) : محضر لجنة فتح أطرفة المناقصة



DIRECTION DE LA DISTRIBUTION DE GHARDAIA

AGENCE COMMERCIALE BOUNOURA

P.V DE LA COMMISSION D'OUVERTURE DES PLIS N° 02/2017 DU 07/05/2017

N° 02/ELEC/BOUNOURA/2017

du: 07/05/2017

Etaient présents:

NON DES MEMBRE PRESENT	DESIGNATION	EMMARGEMENT
DAOUDI MOHAMED	Président P/I	
MOULAY AMMAR HAMIDA	Membre	
OULED SIDI AMAR FATIMA	Membre	
DOUDOU NACER	Membre	ABS ✓

Ont assister également les Entreprises :

04. entrepreneurs (Voir liste de présence)

Ordre du jour : Consultation Restreinte N° 02/ELEC/BOUNOURA/2017 du 07/05/2017

- INTITULE DE L'AFFAIRE :

REALISATION NOUVEAU BRANCHEMENT ELEC AGENCE COMMERCIALE BOUNOURA

SÉANCE D'OUVERTURE A : 10H00

SÉANCE DE CLOTURE A : 10H30

- Nombre d'entreprises consultées : toutes les entreprises homologuées (affichage au niveau de la DDG)

- Nombre de plis recus : 04

- Nombre de plis rejetés : 00

- Nombre d'offre unique : 00

La Commission d'Ouverture des Plis de l'agence commerciale de BOUNOURA en sa séance de ce jour, a examiné les offres commerciales des lots de Branchements citée aux annexes si-joint

01 / 02

①

الملحق رقم (02) لحق محضر لجنة فتح أظرفة المناقصة

ANNEXE DU PV DE LA COMMISSION

N° 02/2017 DU 07/05/2017

CONSULTATION N°

N° 02/ELEC/BOUNOURA/2017

DU

07/05/2017

AFFAIRE :

REALISATION NOUVEAU BRANCHEMENT ELEC AGENCE COMMERCIALE BOUNOURA

Nombre d'offres reçues :

3

Nombre d'offres rejetées :

0

N° PLI	SOUSSIONNAIRES	MONTANT	OBS	DELAI (j)
1	LABGA	905 000,00,	RAS	
2	ETP ALOUANE B - F	927 000,00	RAS	
3	ETP SEBA SALAH	882 170,00	RAS	

DECISION DE LA COMMISSION

Après vérification des offres des entreprises, la COMMISSION a décidé d'attribuer la présente affaire à ETP SEBA SALAH pour le montant en HT de 882 770,00 DA et un délai de réalisation de 48 H pour le branchement



92 / 02

الملحق رقم (03) : قائمة ربط للزبائن الجدد بالكهرباء

ETP SEBA SALAH

ETAT DES BRANCHEMENTS ELEC REALISEES
SUITE A LA CONSULTATION RESTREINTE
N° 02/ELEC/BOUNOURA/2017 DU 07/05/2017
AGENCE COMMERCIALE DE BOUNOURA

N° ORD	folio à coté	DAM N°	AFAIRE N°	NOM ET PRENOM	NAT BRT
1	28/72000	1519/16	1602254	ADJDID HAMMOU	4F S/S S/D
2	27/11780	1443/16	1602152	GHANNAI BRAHIM	4F S/S S/D
3	23/41410	1393/16	1602074	DADDI MOUSSA NOURADINE	4F S/S S/D
4	27/24462	1230/16	1601799	CHIHANI AISSA	4F S/S S/D
5	27/21070	1444/16	1602156	BAZEMMAL DJAMAL	4F S/S S/D
6	31/27408	1399/16	1602097	HADJ AISSA DAUD	4F S/S S/D
7	27/00305	1604/16	1602386	BENDRISSOU SALAH	4F S/S S/D
8	32/84262	1626/16	1602504	GENERAL MELAMINE INDUSTRY	4F S/S S/D
9	28/41900	1759/16	1602995	KOUZI MARIEM	4F S/S S/D
10	21/18210	1812/16	1603181	BOUTITEL BRAHIM	4F S/S S/D
11	21/35040	1834/16	1603265	BENCHIHA AEK	4F S/S S/D
12	16/46903	1848/16	1700011	SOUDAI AMMAR	4F S/S S/D
13	01/11946	1911/16	1603601	HERITIERS ABISMAIL BAHMED	4F S/S S/D
14	19/03000	1801/16	1603157	DOUDOU MOHAMED	4F S/S S/D
15	23/00820	1913/16	1603608	BABAAAMI HAMMOU	4F S/S S/D
16	19/32500	1788/16	1603110	DOUDOU BAKIR	4F S/S S/D
17	21/11478	1835/16	1603259	HADJ BRAHIM AHMED	4F S/S S/D
18	21/11478	1836/16	1603261	HADJ BRAHIM BOUHOUN	4F S/S S/D
19	27/24240	056/17	1700078	MOUSSELMAL YAHIA	4F S/S S/D
20	31/21922	1918/16	1603633	HADJ BRAHIM HAMMOU	4F S/S S/D
21	31/21394	1877/16	1603531	HADJ AISSA MOHAMED	4F S/S S/D
22	32/94977	061/17	1700096	TALEB BAHMED MESSAOUD	4F S/S S/D
23	31/21980	1905/16	1603592	BAKELLI ABDERAHMANE	4F S/S S/D
24	16/49426	1366/16	1601959	BOUAMER KHIRA	4F S/S S/D
25	27/01809	052/17	1700070	TIZGAGHINE DAUD	4F S/S S/D
26	01/19004	090/17	1700068	ABISMAIL BASSAID	4F S/S S/D
27	31/10774	172/17	1700746	BENYOUCEF DAUD	4F S/S S/D
28	28/50740	342/17	1700957	BAHACHOU CHACHA	4F S/S S/D
29	01/33963	354/17	1700933	DAOUDI BAHMED	4F S/S S/D
30	27/11410	493/17	1701309	HERITIERS ABI MHAMED HAMMOU	4F S/S S/D
31	28/63360	507/17	1701403	NEFFA ABDELLAH	4F S/S S/D
32	27/01813	519/17	1701456	BABAALI LAILA	4F S/S S/D
33	28/41480	530/17	1701622	DOUDOU AOUMEUR	4F S/S S/D
34	29/20953	589/17	1701690	ABDELAZIZ BRAHIM	4F S/S S/D
35	27/30045	593/17	1701712	DOUDOU FAFFA	4F S/S S/D
36	28/52705	512/17	1701422	KOUMNI MUSTAPHA	4F S/S S/D
37	29/00014	608/17	1701714	BAALI SLIMANE	4F S/S S/D
38	31/11725	566/17	1701675	HADJ BRAHIM KACEM	4F S/S S/D
39	31/12803	657/17	1701685	HADJ AISSA DAUD	4F S/S S/D
40	19/30100	851/17	1702105	ACHOUR MOHAMED	4F S/S S/D
41	17/51131	850/17	1702104	SAID BAKIR	4F S/S S/D
42	28/85450	896/17	1702244	NOUH AHMED	4F S/S S/D
43	27/18135	979/17	1702409	NEFFA HADJ BRAHIM	4F S/S S/D
44	28/80944	1076/17	1702674	ABDELAZIZ MOUNIR	4F S/S S/D

1./3

(3)

الملحق (04): قائمة ربط للزبائن الجدد بالكهرباء

45	19/01060	980/17	1702410	BAHMANI MOHAMED	4F S/S S/D
46	21/43320	1065/17	1702663	HADJ BRAHIM ABDERAHMANE	4F S/S S/D
47	21/33200	1067/17	1702665	BABA ADDOUN ALI	4F S/S S/D
48	17/51142	1073/17	1702673	NEFFA YACINE	4F S/S S/D
49	27/01056	1032/17	1702617	BENDRISSOU YAHIA	4F S/S S/D
50	GESCO	1080/17	1702682	SARL GESCO	4F S/S S/D
51	27/00075	1095/17	1702710	BAHRIZ MAHDIA	4F S/S S/D
52	01/21220	1105/17	1702719	DOUDOU DJABIR	4F S/S S/D
53	01/20805	1106/17	1702723	DOUDOU HADJ MOHAMED	4F S/S S/D
54	32/84237	1096/17	1702712	BELACHI MOHAMED	4F S/S S/D
55	27/01379	1109/17	1702729	YAGOUB YAGOUB	4F S/S S/D
56	21/21945	1107/17	1702726	BOUHOUN KACEM	4F S/S S/D
57	32/94385	1061/17	1702670	OULAED HADJOU LOKMAN	4F S/S S/D
58	17/50463	1089/17	1702689	BEN NACER ABDELLAH	4F S/S S/D
59	32/84258	1062/17	1702677	DOUDOU BAHMED	4F S/S S/D
60	17/10165	1115/17	1702739	AMER SALAH	4F S/S S/D
61	01/11200	1019/17	1702593	ABBAS AOUMEUR	4F S/S S/D
62	28/42480	981/17	1702414	SEBA YAHIA	4F S/S S/D
63	29/10511	1053/17	1702815	SEBA BACHIR	4F S/S S/D
64	28/82308	1756/16	1602936	ELAICHAR MALIKA	2F S/S S/D
65	25/50780	1755/16	1602937	BOURAS FAFFA	2F S/S S/D
66	16/45425	1749/16	1602869	HERITIERS OULAD NAIMI NAIMI	2F S/S S/D
67	15/00920	1816/16	1603187	KADDOURI BELKHIR	2F S/S S/D
68	21/11585	1829/16	1603249	HADJ SAID BRAHIM	2F S/S S/D
69	21/20882	1814/16	1603184	ZERGOUN SMAIL	2F S/S S/D
70	21/20881	1813/16	1603183	ZERGOUN HADJ MAAMAR	2F S/S S/D
71	17/40766	1890/16	1603564	ABDELAZIZ ABDELLAH	2F S/S S/D
72	17/40766	1889/16	1603763	MOHAMMDI YUCEF	2F S/S S/D
73	21/36292	1891/16	1603565	MEDJELLE AISSA	2F S/S S/D
74	21/16785	1904/16	1603590	BENGHEDIER ABDELAZIZ	2F S/S S/D
75	19/01470	055/17	1700074	AISSA BAKIR	2F S/S S/D
76	28/71864	1909/16	1603599	MARAHRAH HANNA	2F S/S S/D
77	16/45385	260/17	1700643	BENATIA DJEMEI	2F S/S S/D
78	16/45385	305/17	1701091	KRAIMI EMBAREK	2F S/S S/D
79	19/32773	229/17	1700546	DOUDOU BRAHIM	2F S/S S/D
80	19/32773	230/17	1700547	DOUDOU BRAHIM	2F S/S S/D
81	16/45232	387/17	1701308	HERITIERS REMMA NOURADINE	2F S/S S/D
82	31/22592	601/17	1701697	ABDELAZIZ LAMINE	2F S/S S/D
83	28/71656	658/17	1701744	TELLAI MUSTAPHA	2F S/S S/D
84	28/51085	1223/16	1701746	SEBA HANNA	2F S/S S/D
85	28/41740	666/17	1701759	ACHOU MOHAMED	2F S/S S/D
86	28/85320	527/17	1701794	HADJ NACER NOURADINE	2F S/S S/D
87	28/40180	1129/17	1702762	MEGHNINE YAHIA	2F S/S S/D
88	28/80944	852/17	1702107	YAGOUB MAMMA	2F S/S S/D
89	16/45379	368/17	1701008	KADDOURI MOHAMED	2F S/S S/D
90	28/82880	1037/17	1702624	BAHRIZ MOHAMED	2F S/S S/D
91	16/45381	1085/17	1702687	AMMARI MESSAOUDA	2F S/S S/D
92	01/33358	1079/17	1702679	DOUDOU MAMMA	2F S/S S/D
93	33/00660	1084/17	1702686	TIRICHINE YACINE	2F S/S S/D
94	28/80824	1102/17	1702715	BABAALI LALLA	2F S/S S/D
95	17/10165	1114/17	1702735	ABISMAIL CHACHA	2F S/S S/D
96	29/00920	1676/16	1602674	AMMIMOUSSA BRAHIM	4F S/F S/D
97	33/01440	1696/16	1602720	DOUAG AISSA	4F S/F S/D

2/3

4

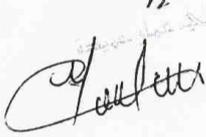
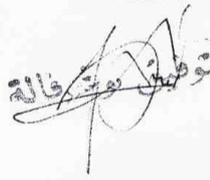
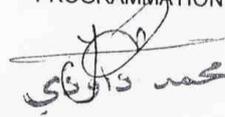
الملحق رقم (05): قائمة ربط للزيائن الجدد بالكهرباء

98	22/15868	1713/16	1602773	TALEB BAHMED MAMMA	2F S/F S/D
99	28/82952	040/17	1700075	BOUCLAGHEM SALIHA	2F S/F S/D
100	15/20790	156/17	1700396	DJEGHAB KHALED	2F S/F S/D
101	28/85025	350/17	1701482	BAKELI SALAH	2F S/F S/D
102	15/20780	1108/17	1702728	HAMEL MOHAMED	2F S/F S/D
103	17/40015	565/17	324RCN/17	PROTECTION CATHODIQUE	2F S/S A/D
104	29/00320	367/17	1701006	BABAAMMI MOUSSA	4F S/S A/D

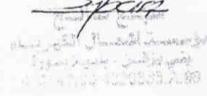
3/3

RECAP

2F S/SUPPORT	32 UN
4F S/SUPPIRT	64 UN
2F S/FACADE	06 UN
4F S/FACADE	02 UN
DISJONCTEUR 2F	01 UN
DISJONCTEUR 4F	01 UN

DIRECTEUR
D'AGENCE

CHEF
D'EQUIPE

AGENT
PROGRAMMATION


ENTREPRISE



5

الملحق رقم (06) : فاتورة

ETP SEBA SALAH
 BEN-ISGUEN GHARDAIA
 R.C N° 4326386/A/09
 M.F N° 195947100026140
 ART.IMP N° 47100603131
 C.B N° 003002921024113000 53
 BADR GHARDAIA

GHARDAIA LE : 16/07/2017

FACTURE N° 01/B/2017

ORIGINAL

DOIT à :
 SOCIETE ALGERIENNE DE DISTRIBUTION ELEC & GAZ
 DIRECTION DE DISTRIBUTIN DE GHARDAIA
 DIVISION ADMINISTRATION ET MARCHES
 QT BOUHRAOUA RN 01 GHARDAIA

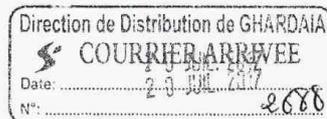
OBJET : REALISATION NOUVEAU BRTS ELEC AGENCE COMMERCIALE BOUNOURA
 CONSULTATION RESTREINTE N° 02/ELEC/BOUNOURA/2017 DU 07/05/2017
 COMMANDE : N° 208/E/DDG/2017 DU 13/06/2017
 IMPUTATION : 9M2413010 - 9372M11

FOURNITURES & MISE EN ŒUVRE AVEC TOUTE SUGGESTION COMPRISE				
TRAVAUX BRTS ELEC	UN	Qté	Prix unit	Montant
Brts élec 2 F sur support (sans disjoncteur)	UN	32	6500,00	208000,00
Brts élec 4 F sur support (sans disjoncteur)	UN	64	9500,00	608000,00
Brts élec 2F sur façade (sans disjoncteur)	UN	6	6500,00	39000,00
Brts élec 4 F sur façade (sans disjoncteur)	UN	2	9500,00	19000,00
S/TOTAL-01- TRAVAUX EN HT				874000,00
FOURNITURES BRTS ELEC	UN	Qté	Prix unit	Montant
DISJONCTEUR 2F	UN	1	2100,00	2100,00
DISJONCTEUR 4F	UN	1	3177,00	3177,00
S/TOTAL-02- FOURNITURES EN HT				5277,00

TOTAL EN HT	879277,00
T.V.A. 19 %	167062,63
TOTAL FACTURE EN T.T.C.	1046339,63

Arretée la présente facture à la somme de:
 Un million quarante six mille trois cent trente neuf DA & 63 Cts

L'ENTREPRISE



الملحق رقم (07): محضر وقوع حادث وطلب التدخل

DIRECTION DE DISTRIBUTION DE GHARDAIA
DIVISION TECHNIQUE ELECTRICITE
DISTRICT ELEC. GHARDAIA

PV D'INTERVENTION SUR INCIDENT N° 0617/17

INCIDENT

TYPE D'INCIDENT: BTA

INCIDENT:

Fax suite incident Départ 30 Km. De N. N. TRN°60
EMERGENCES P1238

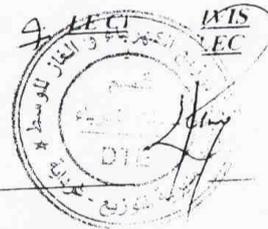
INCIDENT DU:

A: 11:00

MESSAGE N°

33/05

DU: 16/08/2016

B. LE CHEF DISTRICT
ELEC GHTRAVAUX

BON DE TRAVAUX N°:

20737

DU:

18/02/2017

ENTREPRISE INTERVENANTE:

L'APPEL FAIT LE:

A: 12:00

INTERVENTION FAITE LE:

A: 14:30

NATURE D'INTERVENTION:

Ouvrative Feuille De 30H3. Descente et remonte Aéro Souterain
+ Prime d'intervention

IMPUTATION :

9321.M1.306

LETTRE DE COMMANDE N°:

039/2016

DU: 18/08/2016

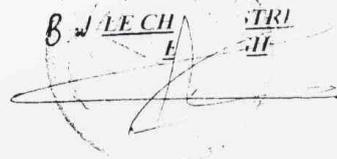
PV DEFINITIF N°:

010 / 2017

DU: 18/02/2017

LE CHEF EQUIPE EXP
ELEC

بوقانون محمد الملاحق



الملحق رقم (08) سند أشغال

BON DE TRAVAUX 25791

GHARDAIA
DISTRICT GHARDAIA
GHARDAIA

Entreprise : **LEBGAA OMAR**
Adresse : **RUE DES MODJAHIDINE GHARDAIA**

الملاحق رقم 60
شغل في فريق حاد من صيانت 30 فولت
من طرف شركة
معرفة فورد
من طرف شركة

DESCRIPTION DES TRAVAUX	OBSERVATIONS ET IMPUTATIONS
trx suite incident depart 30 kv bounoura TR N°60 EMERGENCE P1238 OUVERTIRE FOUILLE DE 03M3# DESENTE ET REMONTE AERO SOUTERRAIN # +PRIME D'INTERVENTION# ####	

Imp. ation: 9321M1406
Lettre de Comande: 039 / 2016 Du 16/08/2016
PV Définitif: 134 / 2016 Du 16/08/2016
16/08/2016

N°: 25791
Du 16/08/2016

الملحق رقم (09) : التقرير العام النهائي

ش ت و



SDC

شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط

Société de Distribution de l'Electricité et du Gaz du Centre
Société par Actions au Capital Social de 15 Milliards de DA

Direction de la Distribution du Ghardaia

DIVISION TECHNIQUE ELECTRICITE
HAY BOUHRAOUA GHARDAIA
WILAYA DE GHARDAIA

OBJET : TX.SUITE INCIDENT DEPART 30KV BOUNOURA TR N° 60 EMERGENCE P 1238S.

BON DE TRAVAUX N°: 25791 du 16/08/2016

ENTREPRISE: ETP LABGA OMAR

D.G.D

ARTICLE		MONTANT EN POINTS					MAJORATION				MONTANT EN D.A		
CODE	UN	QUA	F / T	T.M.O	N.PTS.TOT	A	C	I	K	FMO	T / M.E.O	TOTAL	
1201	m3	3	0	350	1050.00	0.15	0.08	0.1437	1.3737	0.00	4410.813	4,410.81	
1402	m3	3	0	450	1350.00	0.15	0.08	0.1437	1.3737	0.00	5671.05	5,671.05	
1601	m3	3	0	340	1020.00	0.15	0.08	0.1437	1.3737	0.00	4284.79	4,284.79	
2032.22	UN	22	60	250	6820.00	0.15	0.08	0.1437	1.3737	4036.56	23104.26	27,140.82	
2142.12	UN	1	0	180	180.00	0.15	0.08	0.1437	1.3737	0.00	756.14	756.14	
TOTAL TX. EN POINTS					10420.00								
PRIME D'INTERVENTION					2000.00							6116.000	6,116.00
S / TOTAL -1- MISE EN ŒUVRE											48,379.61		
TOTAL DGD EN HT (S/TOTAL 1)											48,379.61		

Arrêter le présent D.G.D en HT à la somme de :

QUARANTE HUIT MILLE TROIS CENT SOIXANTE DIX NEUF DINARS, 61 CTS.

LE CHEF DISTRICT ELEC GHARDAIA.

LE CHEF D'EQUIPE ELEC.

L'ENTREPRISE

طويطي خالد

بوقانون عبد القادر

مقبرة الأشغال العمومية والكهرباء والغاز
الأيقونة ع *
شركة - س.ب. - 4319347103

الملحق رقم (10): بطاقة اليومية

SOCIETE: Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre
CENTRE COMPTABLE: DD GHARDAIA - M

EXERCICE: 2016

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce REHABILITATION RESEAU ANTENNE QT EL MADI COTIE OPITAL EL MENIAA/BOUAMER A
N° Pièce 0001570 Typepièce ACH - Achats
Période Août Date validation 31/08/2016
Référence 04/2016 Date référence 04/07/2016
Fournisseur BOUAMER AMER [BOUAMER AMER]

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
40410						0,00	78 142,50
445011						252 400,28	0,00
23						0,00	1 737 107,78
61107						1 562 850,00	0,00
TOTAL						1 815 250,28	1 815 250,28

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
61107	23	9331M1305				1 562 850,00	0,00

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
H.LAKHDARI			

الملحق رقم (11) : بطاقة احترام المدة

FICHE DE DELAI D'EXECUTION

(A joindre à tout projet de PV de réception provisoire et à tout projet de DGD)

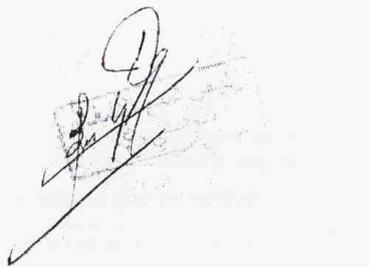
SOCIETE CONTRACTANTE : DIRECTION DE DISTRIBUTION GHARDAIA
 STRUCTURE CONTRACTANE : DEET. / SCE GAZ.
 AFFAIRE : REHABILITATION ENTENNE QT EL-MADI COTE HOPITALE EL MENEA
 COMMANDE N°: 021/G/DDG/2015 DU 13/01/2015
 CONTRACTANT: BOUAMER AMER

- | | |
|--|------------|
| 1) DATE CONTRACTUELLE DE COMMENCEMENT DE TRAVAUX (T0) | 14/01/2015 |
| 2) DELAI D' EXECUTION CONTRACTUEL (D1) | 50 |
| 3) PROLONGATION DE DELAI (D2)
(délais accordés par avenant (indiquer les références- [jours/mois]) | 0 |
| PAR DECISION DU RESPONSABLE DU MARCHE (D'2)
(indiquer la référence et joindre cette décision) (D'2) (jours/mois) | 0 |
| 4) DATE CALENDRAIRE DE FIN THEORIQUE DU DELAI D' EXECUTION (T1)
Y COMPRIS LES PROLONGATIONS ACCORDEES (d2 et d2') | 5/3/2015 / |
| 5) DATE REELLE CALENDRAIRE D' EXECUTION COMPLETE du contrat (D)(T2) | 5/4/2015 / |
| 6) ECART Δ CONSTATE EN NOMBRE DE JOURS ENTRE LA DATE (T2)
ET LA DATE (T1) $\Delta=T2-T1$
SI $\Delta > 0$, PRECISER :
- Nombre de jours non imputables au contractant (δ) | 30 |
| - Nombre de jours imputables au contractant (R) $R=\Delta-\delta$ | 0 |
| 7) Taux de pénalité appliqué P(%). P. | 07. % |
| 8) signature du responsable de l'affaire. | |
| 9) signature du responsable habilité détenteur dupouvoir d'engagement | |

LES TRAVAUX



LE CHEF DEET



X LE CHEF DAM



الملحق رقم (12): الطلبية « A »

: OBJET DE LA COMMANDE

La commande a pour objet la réalisation des travaux d'GAZ
fourniture des matériels de l'affaire (conformément à l'article 3 ci-dessous).

REHABILITATION ANTENNE QT EL-MADI COTE HOPITAL EL-MENIAA

ARTICLE 2 : PROCEDURE DE PASSATION

La présente commande est conclue et arrêtée après évaluation des offres en date

24/12/2014 objet de la consultation restreinte n° 063/G/DDG/2014 DU 18/12/2014

ARTICLE 3 : VOLUME DES TRAVAUX

Le volume des travaux objet de la présente commande est donné ci-après :

REALISATION DES ESSAIS MECANIKES ET D'ETANCHEITE AVEC ETABLISSEMENT DU DOSSIER TECHNIQUE (ml)	REPRISE BRTS (U)
3000	87

Un ordre de service sera notifié pour l'exécution des travaux de la présente commande.

ARTICLE 4 : MONTANT DE LA COMMANDE

Le montant de la présente commande s'élève à :

Montant des fournitures	1 992 600,00	DA
Montant mise en œuvre		DA

Montant total HT (FOURNITURE & M O)	1 992 600,00	DA
TVA 17 %	338 742,00	DA

Montant total TTC	2 331 342,00	DA

En lettres :

Deux millions trois cent trente et un mille trois cent quarante deux Dinars Algérien

021

4 / 9

REHABILITATION ANTENNE QT EL-MADI COTE HOPITAL EL-MENI BOUAMER AMER

METLILI - GHARDAIA

objet de la consultation restreinte n°

063/G/DDG/2014 DU 18/12/2014

4

(12)

الملحق رقم (13): الطلية « B »

ARTICLE 12 : RECEPTION DEFINITIVE

à l'expiration du délai de garantie et après que l'entrepreneur ait remédié à tous les vices et défauts éventuellement constatés, l'entrepreneur peut demander qu'il soit procédé à la réception définitive; la demande doit être formulée par écrit. et il sera procédé à la libération de la retenue de garantie . .

ARTICLE 13 : PENALITES DE RETARD

En cas de dépassement du délai contractuel, il sera appliqué une pénalité de retard de 2,5 / 1000 par jour de retard sur le montant total de la présente commande sans que le montant global des pénalités n'excède les 7 % du montant global de la commande ..

Au delà de cette limite, la commande pourra être résiliée aux torts exclusifs de l'entrepreneur pour manquement à ses obligations contractuelles.

ARTICLE 14 : RETENUE DE GARANTIE

Des retenues de garantie de (10%) dix pour cent du montant de la commande seront opérées sur chaque facture et seront libérées en deux tranches :

* 05% à la réception provisoire.

* 05% à la réception définitive qui aura lieu six (06) mois après la réception provisoire.

ARTICLE 15 : DELAIS DE PAYEMENT

Le délai de règlement des factures conformes présentées en (06) six exemplaires, est fixé à quinze (15) jours à dater de leur réception, par l'ordonnateur, la date de l'accusé de réception faisant foi.

ARTICLE 16 : MODALITES DE PAYEMENT

Les demandes de paiement des situations seront présentées par écrit à DDG, accompagnées d'une facture et de l'attachement contradictoire dûment signé par les deux parties décrivant comme il convient, les travaux réalisés, fournitures et les services rendus. Les sommes dues à l'Entrepreneur seront réglées par virement bancaire dans les quinze (15) jours qui suivent la présentation des factures en six (06) exemplaires.

ARTICLE 17 : DOMICILIATION BANCAIRE DE L'ENTREPRENEUR

La domiciliation bancaire de l'entrepreneur est : La Banque BADR,

Agence de METLILI Compte Bancaire N° 00300299002688300086 ✓

021

8 / 9

REHABILITATION ANTENNE QT EL-MADI COTE HOPITAL EL-MENI BOUAMER AMER
objet de la consultation restreinte n°

METLILI - GHARDAIA

063/G/DDG/2014 DU 18/12/2014

الملحق رقم (14) : شهادة نهاية الأشغال الموقت



شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط

Société de Distribution de l'Electricité et du Gaz du Centre

Direction De Distribution Du Centre De Ghardaïa.

Division Etudes Et Travaux SCE GAZ.

AFFAIRE : REHABILITATION ENTENNE QT EL-MADI COTE HOPITAL EL- MENIAA

N°: ٨٤١ (enregistrement du P.V).

commande N° 21/G/DDG/2015. Approuvé le: 13/01/2015

Avenant N°: Approuvé le:

PROCES-VERBAL DE RECEPTION PROVISOIRE

N° ٨٤١ / 2016

T.E.G. /SET GAZ

CHEF /EQUIPE/STG

L'année deux mille : Siege LE 12 / 06 / 2016Nous soussigné **LE SURVEILLANT TRAVAUX** délégué par l'Ingénieur RESPONSABLE DE
LA STRUCTURE En **PRESENCE** de L'entrepreneur dûment appelé,Nous nous sommes transportés a **sur le lieu**.Pour examiner les travaux **REHABILITATION ENTENNE QT EL-MADI COTE HOPITAL EL- MENIAA**
Exécute par l'entreprise **BOUAMER AMER** entrepreneur.

Nous avons reconnu que ces travaux sont, terminés, et qu'ils peuvent être reçus provisoirement,

Sous les réserves suivant:

R - A - S

En foi de quoi, nous avons dressé le présent procès verbal.

Fait à **Ghardaïa** le / / (jours, mois, année).

Accepte par l'entrepreneur

Responsable de la structure tractante
vu par la hiérarchie habilitée

- (1) Désignation de la société et de la structure contractante.
- (2) Désignation de l'ouvrage et de l'objet du marché.
- (3) «Présence» ou «Absence».
- (4) Désignation de l'ouvrage ou éventuellement de la partie de l'ouvrage objet de la réception.
- (5) Désignation de l'entreprise ou du fournisseur.
- (6) La hiérarchie détentrice du pouvoir d'engagement.

Décision n°: 224/PDG du 19 mars 2013 portant Règlementation des marchés Applicable aux Société du Groupe SONELGAZ.

(14) A

الملحق رقم (15): أمر الإنطلاق بالأشغال



شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط
Société de Distribution de l'Electricité et du Gaz du Centre
Société par Actions au Capital Social de 15 Milliards de DA

DIRECTION DE LA DISTRIBUTION DE GHARDAIA
GHARDAIA LE :

S/A . MARCHÉ
ODS N° 021

ORDRE DE SERVICE A L'ENTREPRENEUR

IDENTIFICATION DE S TRAVAUX.

REHABILITATION ANTENNE QT EL-MADI COTE HOPITAL EL-MENIAA

Commande N° 021
L'ENTREPRISE : BOUAMER AMER METLILI - GHARDAIA

Est invitée à entreprendre, dès réception du présent ordre de service les travaux identifiés ci-dessus et retenus dans le cadre de la consultation restreinte n° 063/G/DDG/2014 DU 18/12/2014 et ce conformément aux normes techniques. Le présent ordre de service certifié à la minute inscrite au registre notifié à l'entreprise de terminer les travaux dans les délais de 50 jours fixés par la commande. Pour cette affaire, les délais retenus commencent à courir à partir la date de démarrage des travaux précisés ci-après.

1- CONSISTANCES PHYSIQUES DES TRAVAUX ET DATES :

REALISATION DES ESSAIS MECANIQUES ET D'ETANCHEITE AVEC ETABLISSEMENT DU DOSSIER TECHNIQUE (ml)	REPRISE BRTS (U)
3000	87

* Voir détail sur l'offre.

Date de démarrage des travaux : 14 JAN. 2015
Date de fin des travaux :

2- AUTORISATIONS :

- Avant le début des travaux, le réalisateur doit s'assurer que toutes les autorisations de passage dans les terrains ou servitudes ont été demandées et obtenues des propriétaires.
- Le réalisateur devra prévenir les propriétaires au moins 48 heures à l'avance des travaux à exécuter dans leurs propriétés de même que les autorités locales en cas de travaux dans les agglomérations ou sur les abords des voies de communications importantes.

LE REALISATEUR

Date : 13/01/2015

Signature :

Accord Pour Execution

LE DIRECTEUR DISTRIBUTION

Date : 13 JAN. 2015

Signature :

Signature :

(15)